وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص مالية و تجارة دولية

الموضـــــــــوع

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطابات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

التكتلات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي من 2012_2020

من اعداد الطلبة

- **نوعي فاطـــــــمة** — **اشراف الدكتور : مراد مصطفى**
- **بن خلفة شمس الدين**

لجنة المناقشة :

د_ عبد الحفيظي ابراهيم	**رئيســـا**
د _ مراد مصطفى	**مشرفا ومقررا**
د- فرحات بختة	**ممتحنا**

السنة الجامعية:2021-2022

شكر و عرفان

أول من نشكره و نحمده أناء الليل و أطراف النهار هو العلي القهار الأول الأخر ، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد و لا تحصى و أنار دوربنا فله جزيل الحمد و الثناء العظيم و هو الذي انعم علينا اذا أرسل فينا عبده ورسوله عليه ازكى الصلوات و اطهر التسليم فعلمنا ما لم نعلم و حثنا على العلم أينما وجد .

لله الحمد كله و الشكر كله ان وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل المتواضع

الشكر الجزيل الى الدكتور المشرف مراد مصطفى على كل التوجيهات و النصائح و المعلومات المقدمه و التي ساعدتنا لانجاز هذا العمل .

كما نشكر كل الاساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و بالخصوص قسم العلوم التجارية و كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد .

فاطمة و شمس الدين

اهداء

ما أجمل ان يجود المرء بأغلى ما لديه و الأجمل أن يهدي الغالي للغالي

هي ذي ثمرة جهدي اجنيها اليوم هي هدية اهديها إلى

والدي الغالي حفظه الله

امي العزيزة أطال الله عمرها

جميع إخوتي و أخواتي و أصدقائي

والى من ساندني في انجاز هذا العمل

فاطمـــــــــــــة

إهداء

إلى من قال فيها أعظم الخلق الجنة تحت أقدام
الأمهات أمي العزيزة.
إلى الرجل العظيم الذي ضحى وتعب من أجلنا وأملي
في هذا الوجود أبي الغالي.
إلى جميع إخوتي واخواتي الأعزاء
إلى جميع الأهل والأقارب
الى جميع أساتذتنا الأفاضل في الكلية
إلى جميع الأصدقاء
الى كل من وسعهم قلبي ونسيهم قلمي

شمس الدين

فهـــــــرس المحتويات

العنوان	الرقم
شكر	I
اهداء	II
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
الملخص باللغة العربية	VIII
الملخص باللغة الأجنبية	VIII
المقدمة العامة	**ا- ب -ج-د- هـ**
الفصل الأول :الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**02**
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي	**03**
المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي	**03**
المطلب الثاني : اهمية التكامل الاقتصادي	**04**
المطلب الثالث : مراحل التكامل الاقتصادي	**06**
المبحث الثاني : مزايا و مقومات التكامل الاقتصادي و معوقاته	**09**
المطلب الأول : مزايا التكامل الاقتصادي	**09**
المطلب الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي	**11**
المطلب الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي	**13**
المبحث الثالث : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
المطلب الأول : مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
المطلب الثاني : النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر	**20**
المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**24**

المبحث الرابع : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالتكامل الاقتصادي	**31**
المطلب الأول : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	**31**
المطلب الثاني : عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	**33**
المطلب الثالث : علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر	**35**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني : دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: لمحة عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي	**39**
المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي	**39**
المطلب الثاني: محطات مهمة لمجلس التعاون الخليجي	**41**
المطلب الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	**44**
المبحث الثاني : مزايا و مقومات التكامل الاقتصادي و معوقاته	**45**
المطلب الأول : مزايا التكامل الاقتصادي	**45**
المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي	**48**
المطلب الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي	**57**
المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي	**59**
المطلب الأول: السياسات و الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي	**59**
المطلب الثاني: حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**61**
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى دول المجلس التعاون الخليجي	**65**
خلاصة الفصل	**69**
الخاتمة العامة	**71**
قائمة المراجع المعتمدة	**73**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون 2012-2017	53
02	معدل النمو السنوي للسيولة المحلية لدول مجلس التعاون للفترة 2013-2020 (في عرض النقد بفهومه الضيق M1)	55
03	معدل النمو السنوي في السيولة المحلية لدول مجلس التعاون للفترة 2013-2020 (في عرض النقد بفهومه الواسع M2)	56
04	السياسات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي .	60
05	الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	62
06	الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	64
07	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لدول المجلس	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	21
02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليجي العربي بالأسعار الثابت%	50
03	معدل نمو الناتج الاجمالي غير النفطي	51
04	التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	52
05	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2016-2020	53
06	معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020	62
07	الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020 مليار دولار	63
08	يبين إجمالي صادرات دول مجلس التعاون النفطية للعالم الخارجي	63
09	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي خلال سنة 2019	67
10	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2019	67
11	مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون خلال عام 2019	68

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبار مجلس التعاون الخليجي له من المقومات ما يجعله بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة ، واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري اللذي يهدف لعرض ووصف مختلف ابعاد الموضوع المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والمنهج التحليلي لمعرفة و تحليل الاداء الاقتصادي ومدى تدفقات الاستثمار الأجنبي و التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .

خلصت الدراسة لعدة نتائج منها التكتل ساهم في جذب الاستثمار المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي وزيادة التدفقات بين دولة و اخرى راجع للبيئة الاستثمارية الجاذبة و التسهيلات و الحوافز ، ويعتبر الاتسثمار الاجنبي المحرك الاساسي للتنمية لانه يتيح الوصول للتكنولوجيا و فضلا عن كونه مصدر من مصادر التمويل على الصعيد الدولي ، من خلال رفع معدلات النمو و زيادة التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي ،الاستثمار الأجنبي المباشر ، دول مجلس التعاون الخليجي .

Abstract

This study aims to find out the extent to which the economic bloc of the Gulf Cooperation Council countries contributes to attracting foreign direct investment, as the Gulf Cooperation Council is one of the ingredients that makes it an attractive environment for foreign direct investment in the region. Related to economic blocs and foreign direct investment and the analytical approach to know and analyze economic performance and the extent of foreign investment flows and intra-GCC trade.

The study concluded several results, including the conglomeration that contributed to attracting direct investment to the countries of the Gulf Cooperation Council and increasing flows between one country to another due to the attractive investment environment, facilities and incentives. international,

by raising growth rates and increasing economic development.

key words : economic integration, foreign direct investment, Gulf Cooperation Council countries

المقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر الموارد الرئيسية المحركة للنشاط الاقتصادي وتفعيله، ويمكن استخدامه كمؤشر ودلالة هامة على مدى التطور الاقتصادي لدولة ما ، كما يعد السبيل الأمثل الذي يحمل في جوانبه تدفق رؤوس الأموال وتوسيع العلاقات الاقتصادية الدولية وتدارك الفجوة التكنولوجيا بين الدول النامية والمتقدمة وتتسابق الدول في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار المباشر بواسطة العديد من السياسات والتشريعات وتقديم الضمانات والحوافز.

فمن الناحية الاقتصادية تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توسيع العلاقات والروابط الاقتصادية بين الدول التي أصبحت اليوم تظهر في شكل اتحادات وتكتلات متشابهة جغرافيا أو اقتصاديا وحتى سياسيا تسعى لتحقيق أهداف موحدة أو متقاربة تصب في مجملها في زيادة حجم التمويل ونقل التكنولوجيا وزيادة التشغيل والانفتاح الاقتصادي بواسطة العديد من السياسات والتشريعات وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الاستثمارات وجعلها أكثر جذبا واستقطابا ، حيث شهدت المنطقة العربية محاولات عدة لتشكيل تكتلات اقتصادية التي كان ابرزها تكتل دول الخليج العربي الست (المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، الكويت ، سلطنة عمان) مستفيدة من القواسم المشتركة لدول المنطقة وهو ما اطلق عليه "مجلس التعاون الخليجي"

إشكالية البحث

يعتبر التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من مظاهر الاقتصاد العالمي المعاصر لانتشاره في شتى بقاع العالم ، فمن خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ، يمكن لأي دولة تحقيق تطوير ورفاهية اقتصادية ، انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على الشكل التالي :

هل ساهم التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكننا وضع الأسئلة الفرعية الاتية :

_ ما نعني بالتكامل الاقتصادي و ماهي مقوماته ؟

_ كيف يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات الدول ؟

الفرضيات:

_ التكتل الاقتصادي من ابرز معالم الاقتصاد الدولي واصبح وسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصاد ي و التغيرات التي يحدثها النظام .

_ الاستثمار الأجنبي المباشر تنويع اقتصادي وسبيل تنمية اقتصادية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

_ تجربة مجلس التعاون الخليجي في العالم العربي نحو التكامل الاقتصادي رغم التحديات التي تواجه التكتل الاقتصادي الخليجي فهو بيئة جيدة للاستثمار المباشر .

أهداف الدراسة:

_ التعرف على تجربة ومسيرة دول مجلس التعاون الخليجي .

_ الربط بين المتغيرين الإقتصاديين " التكامل الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر " و إبراز دور التكامل الإقتصادي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة :

يكتسي هذا الموضوع اهمية بالغة لكونه يعالج موضوع التكتل الاقتصادي و الذي اصبح ضرورة في ظل التغييرات العالمية ، و التي من شانه ان يساهم بشكل كبير في تطوير و تنمية الاقتصاديات و دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير مناخ جاذب للمستثمرين .

دوافع الدراسة :

أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

_ الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية.

_ ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص المدروس مالية وتجارة دولية .

_ لأهمية موضوع التكامل الإقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

منهج الدراسة :

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع و الاجابة على اشكالية البحث فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي حيث ان الجانب النظري يهدف لعرض ووصف مختلف ابعاد الموضوع المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والمنهج التحليلي لمعرفة و تحليل الاداء الاقتصادي ومدى تدفقات الاستثمار الأجنبي و التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي و اهم التحديات .

الدراسات السابقة :

ـ رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب ، مذكرة ماجستير ،جامعة باتنة، 2007_2008 : نتناولت هذه الدراسة الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ثم تطرقت الى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي وواقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المغاربية ، و توصل الباحث الى النتائج : تونس اتضح أنها لم تتمكن من الاستفادة جيدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان التأثير سلبيا على النمو الاقتصادي، بالنسبة للجزائر، فقد كانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية باعتبار أن عوامل النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على زيادة معدلاته خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر،للمغرب فإن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي كان ضعيفا نظرا لأن مصدر تلك الاستثمارات كانت نتيجة الخوصصة التي انتهجتها المغرب .

ـ دراسة السعيد شول ، واقع التكامل الاقتصادي مجلس التعاون لدول الخليج العربية وافاقه، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 ، تناولت هذه الدراسة واقع وافاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من الجانب النظري ، وكذا محاولة الوقوف على الصعاب، و التحديات التي وقفت في وجه تطور هذه التجربة ؛محاولة التعرف على مدى جاهزية دول المجلس لإنشاء منطقة العملة الموحدة ، حيث توصل الباحث الى ان تجربة التكامل الخليجي تمتاز بالواقعية عن باقي التجارب العربية لكنها لا تستوفي شروط الانتقال الى مرحلة العملة الموحدة .

ـ دراسة سعاد يحي ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوربي)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، 2009، وقد خلصت الدراسة على الرغم من منطقية الأسلوب التدريجي المنتهج في التكامل الا انه اقل من المتوقع من منظمة إقليمية.

ـ اسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، تناولت هذه الدراسة الجانب النظري لكل من التكامل الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر ، اما دراسة حالة فكانت من خلال إبراز دور التكامل بين الدول في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر لحالة دول مجلس التعاون الخليجي ، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :يسهم التكامل الاقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية وتوفير درجة أكبر من الحماية للإقتصاد وزيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة ، كما يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا وإختراق الأسواق العالمية، كما يقوم التكامل الإقتصادي بين الدول المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وينطوي على إزالة العقبات والعراقيل الجمركية مما يفسح المجال للمستثمرين للإستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري.

صعوبات الدراسة :

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكاف عن التكامل الاقتصادي الخليجي.

هيكل الدراسة :

قصد معالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين على النحو الاتي:

ـ الفصل الأول : بعنوان الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر حيث تقسيمه الى اربع مباحث تناولنا في المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي، اما المبحث الثاني مزايا و مقومات التكامل الاقتصادي ومعوقاته ، في حين تم التطرق قي المبحث الثالث لعموميات حول

الاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الرابع قتم تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر و علاقته بالتكامل الاقتصادي .

_ الفصل الثاني :هو دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، و قد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول لمحة عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي ، اما المبحث الثاني مقومات ومعوقات مجلس التعاون الخليجي و اداؤه الاقتصادي ، و اخيرا المبحث الثالث تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي .

الفصل الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

أصبح مصطلح التكامل يعد احد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الراهن، وهذا نظرا لما له من آثار ايجابية ومكاسب اقتصادية تعود على الدول الأعضاء ، حيث يساهم بشكل كبير في تحسين الاستثمار الاجنبي المباشر حيث سعت الدول له بشكل كبير نظرا لما يحققه من زيادة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة ، بالإضافة إلى ما يخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة و إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وما يترتب على ذلك من تأثيرات إجتماعية وتربوية تساعد تلك الدول على اللحاق بركب التقدم ، مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية و الدينية مساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية، وطرق الإنتاج المتطورة التي تساهم في رفع الإنتاجية .

ولدراسة هذا الموضوع تم تقسيم الفصل الى أربعة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني : مزايا و مقومات التكامل الاقتصادي و معوقاته

المبحث الثالث : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع : تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر و علاقته بالتكامل الاقتصادي

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي

لقد أخذت فكرة التكامل تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، كنتيجة لما يعيشه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الحديث، وسيتم التطرق في هذا المبحث الى بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتكامل الاقتصادي واهميتها واستعراض مراحل قيامها .

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

يثير مفهوم التكامل الاقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الاقتصاديين حيث اختلفوا على تحديد مفهومه، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلح االتعاون ، ويرجع هذا الاختلاف لنوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمي .

_ان أصل كلمة التكامل لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى **جعل الأجزاء متفرقة كلا متكاملا** ،[1]وقد ظهر التكامل الإقتصادي في ثوبه الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الإقتصادي سنة 1950 وما عاقبها على يد الإقتصادي" جون فينر "واضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي، حيث ساد خلال تلك السنوات إتجاه قومي نحو التكامل الإقتصادي الإقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية ولزيادة التعاون الإقتصادي فيما بينها ، وقد شمل هذا الإتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء[2].

_ يعرف التكامل الإقتصادي بأنه تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا و إجتماعيا، تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول.[3]

---

[1] **السعيد وشول ، واقع التكامل الاقتصادي مجلس التعاون** لدول الخليج العربية وافاقه، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2009 ، ص 3.

[2] اسمهان خاطر ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة ضمن **متطلبات نيل شهادة الماجستير** في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ، ص

[3] ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص98 .

_ تعريفBella Balassa: يعتبر من أبرز و اقدم الاقتصاديين الذين اهتموا بظاهرة التكتلات الاقتصادية و خاصة الاتحاد الجمركي ، **عرف بلاسا التكتل الاقتصادي** على انه: عملية وحالة فبوصفه عملية فانه يتضمن الاجراءات والتدابير التي تؤدي الى الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى الدول القومية المختلفة، و اما في حالتة ،فانه يتمثل في الغاء كافة الصور للتمييز بين الاقتصادات الوطنية.[1]

_ اما ماكلوب فيرى ان التكامل الاقتصادي يكمن في "الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحهاالتقسيم الكفء للعمل ، كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى إنتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على حسب الكفاءة الاقتصادية البحتة وعلى درجة التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي نتجه إليه[2].

_ في حين يرى "جون بيندر" ان التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتميين لمنطقة التكامل ، وصياغة وتطبيق سياسات موحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة..[3]

ومن الضروري التأكيد على انه اذا كانت هناك صعوبة في الوصول الى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي، الا اننا يجب ان نتفق على مفهوم شمولي فمن خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن التكتل او التكامل الاقتصادي هو مشروع متعدد الأطراف، أي مشروع جماعي، مبني على إ رادة مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا غالبا، لإقامة فضاء للتعاون، من خلال ازالة مختلف صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وإتاحة الفرصة للجميع، بغرض تحقيق أهداف(سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ...الخ) .

المطلب الثاني :أهمية التكامل الاقتصادي

يلعب التكامل الاقتصادي دورا مهما في حياة الدول الأعضاء في العملية التكاملية ، اذ تتجلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية : [1]

[1] وليد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط1، 2013، ص110

[2] إيمانعطية ناصف ، نفس المرجع السابق ، ص 199 .

[3] اسمهان خاطر، نفس المرجع السابق، ص 3.

1- ان التكامل يؤدي الى القاء القيود على حركة السلع والاشخاص ورؤوس الاموال ، مع قيامه بالتنسيق بين سياسة تها الاقتصادية لازالة التمييز الذي ربما يكون راجعا للاختلافات في تلك السياسات .

2_ ان التكامل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع مستوى معيشة السكان في الدول الاعضاء حتى لو تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية وسياسية تجارتها الخارجية بمثابة تجارة بين اجزاء الاقتصاد الموحد.

3_ يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء ، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل ، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري .

4- خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية ،الغذائية ،السكنية ، الصحية والتعليمية وهذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية ، كما تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر ، لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها :

- بأنه خلق للتجارة الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل تكلفة .

- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي ، حيث يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها .

5_ تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة ، مما يؤدي لانخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتعتبر هذه الوفرات من اهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

---

[1] مروى مومن، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر** دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطابات شهادة االماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8ماي 1945 ، قالمة ،2017، ص ص 11 _ 12.

6- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء ، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين.

7_ يمكن للدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية من الاستفادة من الحجم الكبير للسوق ، وتجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية ، حيث يشجع حجم السوق الكبيرة على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما ، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال ، والعمل من دولة لأخرى ، وإزالة كل العوائق .

- وعليه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعله ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح لتنال مكانة أفضل في المجتمع الدولي، و التنمية وإنعاش الاقتصاد والتجارة الخارجية

المطلب الثالث : مراحل التكتل الإقتصادي

يعد التكتل الاقتصادي عملية أو مشروع، يتطلب اكتماله المرور بعدة مرا حل، حيث تحمل كل مرحلة ترتيبات وتشريعات تنظيمية إضافية على المرحلة السابقة ، وتتمثل في :

أولا: إتفاقيات التجارة التفضيلية

بموجب هذا النظام يتم إبرام اتفاق بين دولتين أو أكثر تربطها علاقات خاصة (الجوار، التّاريخ،الجنس، العلاقة الإستعمارية) ، تتعّهد كل دولة بموجبها على منح تسهيلات ومزايا جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة معها، ولا تستفيد منها الدول الأخرى وهو ما يعرف عادة بنظام" **الدول أكثر رعاية**"، وتحت هذا النظام لا تزال القيود المفروضة على السلع المستوردة بشكل كامل، وإنما يتفق الطرفان على تعريفةجمركية فضلى لا يمكن أن تطلب دولة أخرى التمتّع بمزايا هذا التفضيل الجمركي، ويتجلى هذا التفضيل بتخفيض % 10 مثلا من التعريفة العادية التي تفرضها الدولة على مستورداتها بشكل عام.[1]

وقد أورد احد الكتاب بعض الملاحظات على هذه الصورة التكاملية :[2]

[1] محمد بن ناصر ، **المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر الجزائر ، 2008 ، ص 16.

[2] إيمان عطية ناصف ، نفس مرجع سابق ، ص 217.

1- تعني هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية دون إلغائها فهي بهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي لزيادة التبادل التجاري بين دوليتين أو أكثر .

2- تحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ثانيا : منطقة التبادل الحر او التجارة الحرة

هي تجمع إقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حرا وسيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى .وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة[1] NAFTA.

ثالثا : الإتحاد الجمركي

هو عبارة عن منطقة تبادل حر تطبق فيها الدول الأعضاء سياسة تعريفية مشتركة إزاء الدول الغير أعضاء ، ويتمثل في إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد الجمركي في مواجهة الخارج ، حيث يمثل المرحلة الثالثة من مراحل التكامل وينطوي على درجة أكبر من التعاون بين الدول الأعضاء ويتم في هذه المرحلة ما يلي:

_ الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية ، وكذا توحيد الرسوم الجمركية المطبقة على العالم الخارجي.

_ الاتفاق على صيغة لتوزيع الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على الدول الأعضاء. [2]

رابعا : السوق المشتركة

هي عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج رأس مال، عمل ، الأمر الذي يفرض ضرورة توفر تنسيق وتجانس مختلف السياسات الاقتصادية.، حيث ، قامت عدة اتفاقيات لإنشاء أسواق مشتركة في أماكن مختلفة مثل الاتحاد الأوربي يمثل سوقا مشتركة منذ1993 ، السوق المشتركة لدول شرق افريقيا ،والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وفي سنة 1964 تم إنشاء السوق

[1] فاطمة الزهراء مغير ، لعرج مجاهد نسيمة ، واقع و افاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الإقليمي المغاربي ، مجلة المالية والأسواق ، ص 188.

[2] عادل حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، ط1 ، الإسكندرية ،2002 ، ص ص 287_288.

العربية المشتركة وقد وقعت على هذه الاتفاقية كل من " مصر ، سوريا الأردن ، العراق ، اليمن ، ليبيا ، موريتانيا ، فلسطين " إلا أن هذه الإتفاقية تعثرت وتجمد تطبيق السوق العربية المشتركة. [1]

خامسا :الإتحاد النقدي

يعرّف التكامل النقدي على أنّه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدّول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لأ ن صور التكامل الإقتصادي السابقة تنشأ عنها مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، ممّا يستوجب وجود عملة موحدة تسهّل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل، ومن الاقتصاديين من يرى أنّه في ظل عدم وجود عملة موحدة ما بين دول الأعضاء في التكامل، يمكن أن تكون هناك وحدة نقدية إذا تم تثبيت أسعار صرف عملات الدّول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري و الإستثماري ، من هنا ظهر مصطلح التكامل النقدي الجزئي، والذي يقصد به وجود عدة عملات مع تثبيت لأسعار الصرف وإعطاء حرية للتحويل، أمّا التكامل النقدي التّام فيقتضي إنشاء عملة مشتركة بين الدّول الأعضاء، ويترتب عن وجودها توفر سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة، وتأخذ عادة شكل بنك مركزي اتحادي.[2]

سادسا : الاتحاد الاقتصادي

هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة فهي تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها ...والاتحاد الأوربي يعتبر اتحادا اقتصاديا منذ1993 .

سابعا :الاندماج الاقتصادي

يعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، وهو يتطلب توحيد للسياسات النقدية، الضريبية، الاقتصادية، الاجتماعية وكذا إقامة سلطة فوق قومية حيث تكون قراراتها بمثابة أوامر تنفذها الدول الأعضاء ، يعني ذلك لا يحتاج الا لخطوات محدودة للوصول الى وحدة سياسية فعلية .[3]

[1] فاطمة الزهراء مغير، لعرج مجاهد نسيمة ، نفس المرجع السابق، ص 188

[2] محمد بن ناصر ، نفس النرجع السابق ، ص 18.

المبحث الثاني : مزايا ومقومات التكامل الاقتصادي ومعوقاته

لقد اصبح التكتل الاقتصادي بين الدول الاسلوب الامثل للدول المتقدمة والنامية على السواء في العالم ، وتعددت اشكال تحقيق هذه التكتلات باختلاف مزاياها و مقوماتها ومعوقاتها وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يمكن ان يحقق التكامل الاقتصادي من توفير عوامل الجذب البينية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء فيه ، ويبرز ذلك من خلال المزايا اهمها : [1]

1 _ تقسيم العمل بين الدول المتكاملة : من أهم قيام التكامل الاقتصادي ، وذلك على أساس من التخصص ، حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في انتاجها بميزة نسبية هذا يؤدي الى قصر الانتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الانتاجية العالمية مما يزيد من ارباح هؤلاء المنتجين لإلغاء الحواجز الجمركية ، و بذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح كما تتحقق مصلحة المستهلك كذلك حيث يحصل على السلعة ممن ينتجها داخل السوق باقل تكلفة.

2- اتساع حجم السوق واقامة المشروعات الانتاجية الكبيرة : يسمح بتحقيق وفورات الانتاج الكبير، ويقصد بها ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الانتاج من تخفيض تكاليف الانتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الانتاجية، و اقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير ، حيث انها سوف تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الانتاجية وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف انتاجها وبالتالي انخفاض اسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل.

3 _حرية انتقال راس المال والعمل : من البلد الذي تقل فيه الانتاجية الحدية الى البلد الذي ترتفع فيه هذه الانتاجية و بذلك يكون انتقال راس المال والعمل في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة .

4 _ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة و ذلك لوجود نوع من التفاؤل للمستقبل ومنه زيادة اقبال المنضمين على الاستثمار،

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2006 ، ص ص31 _36 .

ارتفاع مستوى الدخل و زيادة الطلب على المنتجات ، جذب رؤوس الاموال الاجنبية من الخارج و هذا يؤدي الى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل .

5 – خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة: لاشك ان ما يترتب على التكامل الاقتصادي من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والاجنبية يؤدي لخلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين ، ومنه زيادة فرص العمل لكافة الدول الداخلة في التكامل والقضاء على مشكلة البطالة .

6 _ ايجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: يتيح التكامل فرصا واسعة لاقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الانتاج الزفير استجابة لاتساع السوق المشتركة و منه انخفاض تكاليف الانتاج لصالح الرخاء الاقتصادي الجماعي للوحدات الانتاج المتواجدة لدى اطراف التكامل ، يساهم ذلك بدرجة كبيرة بتحفيز المستثمرين الاجانب على الاستثمار في هذه الدول .[1]

7_زيادة الانفتاح الاقتصادي : يميل الاستثمار الاجنبي المبائر للتوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة و اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي و التكامل مل الاقتصادي يؤدي لتخفيض او ازالة الحواجز التجارية يسمح بفرص اكثر تنافسية ومنه زيادة التجارة الخارجية و البينية للدول الاعضاء و تسهيل حركة عناصرالانتاج ، ومنه جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر .[2]

8_ استقرار سعرالصرف و انخفاض معدل التضخم : ترتبط تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سلبا مع تقلبات سعر الصرف كما تتاثر معدلات التضخم المرتفعة ، و في حالة التكامل النقدي يساهم في ايجاد وحدة نقدية يتم التعامل بها بين الدول الاعضاء يقضي ذلك علة مخاطر سعر الصرف ،كما يعمل التكامل على ايجاد مؤسسات تعمل على تنسيق بين السياسات التقدية و ضبط مستوى العام للسعار في الدول الاعضاء ، يساهم ذلك علة تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار مثل الاتحاد النقدي الاوربي الذي وصل للوحدة النقدية الاوروبية و انشاء البنك المركزي الاوروبي لتنظيم و تنسيق السياسات النقدية لمنطقة اليورو . [3]

[1] مجدوب بخوصي ،عمار عريس، دور التكامل الاقتصادي في توفير عوامل الجذب البيتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر _تجربة الاتحاد الأروربي ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، المجلد 3العدد 2، ديسمبر 2017، ص ص 260-262 .

المطلب الثاني : مقومات التكامل الإقتصادي

للتكامل الإقتصادي جملة من المقومات ، نذكر منها :

أولا : المقومات الإقتصادية[1]

1-**إنسجام السياسات الإقتصادية :** خاصة السياسة التجارية ، النقدية ، المالية ، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات ، لذلك يجب تنسيق سياسات الإستثمار بشكل يؤمن تنمية إقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعادة سياسة إقليمية للإستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.

2_ **إختلاف الإمكانيات المالية:** تعتبر من المقومات المشجعة لإقامة تكامل إقتصادي ، إذ أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الإقتصادي.

3_ توفير الأيدي العاملة المدربة من المقومات المؤدية لنجاح التكامل الإقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية إنتقالها، مما يتيح للدول الأعضاء إستغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة ،كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الإقتصادي بين الدول المتكاملة .

4_ توفر الموارد الطبيعية

يعتبر أساسا يمكن الإعتماد عليه لقيام التكامل الإقتصادي ونجاحه ، فظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها التكامل بالإعتماد على ما يحققه من وفرة الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة.

5_ **توفير البنية الأساسية المناسبة :** تظل المكاسب المتحققة من الإنضمام إلى التكتل محدودة في حالة إفتقار دول التكتل لبنية أساسية متطورة ، وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية إنتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الإقتصادي

[1] اسمهان خاطر ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة ضمن **متطلبات نيل شهادة الماجستير** في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص ص 18_20.

، إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات وإتصالات ملائمة لذلك ، لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الإقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الإقليمي وكذا تعذر تنمية إقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة خاصة تكامل عمليات الإستثمار والمشاريع الإنتاجية وإستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة.

6_**التخصص وتقسيم العمل** :حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائدا للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل تكاملها،لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة و الذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل،و لاشك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل و استمراره و نجاحه وفاعليته .

ثانيا: المقومات السياسية

ليس بمجرد توافر المقومات الإقتصادية تتلاحم العلاقات الاقتصادية التكاملية بين البلدان، ذلك أ ن كل علاقة وكل عملية إنما تمثل في الواقع إرادة ذات سيادة كاملة، ومن هنا يكون توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والإقتصادية والإجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكومات قائمة على الإعتراف والإحترام المتبادلين وحسن الجوار إذا ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجيهات الأيدلوجية، ذلك ا ن عدم التماثل بين الدّول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه التجارب التكاملية في العالم، في حين. ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول – التي سعت إلى إقامة تكامل –في نجاح تكاملها. [1]

ثالثا :المقومات الثقافية والإجتماعية

تتركز قبل كل شيئ في التقارب والتماثل في النسيج والوعي الإجتماعي وفي ثقافة البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد ، وكلما كان التماثل والتقارب أكبر فإن التكامل الإقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة

[1] محمد بن ناصر ، المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة مقدمة ضمن **متطلبات نيل شهادة الماجستير** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر الجزائر ، 2008 ، ص 21.

فقط وإنما أكثر ضرورة أيضا ، خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الإجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين ، ومما لاشك فيه أن تماثل وتجانس البناء الاجتماعي بين هذه البلدان لا يمنع أبدا من وجود إختلاف وتنوع في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الإجتماعية والثقافية لهذا البناء ، بل بالعكس قد يصبح رافدا هاما لتعزيز قدرات هذه البلدان وآفاق تطورها.[1]

المطلب الثالث : معوقات التكامل الإقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أن مشروع إنجازه لا يخلو من عقبات، فتعترضه صعوبات عديدة؛ ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي[2]:

أولا _ المعوقات الاقتصادية : تتمثل في :

_ الإختلاف في درجة النمو الإقتصادي .

_ الإختلاف في أساليب التنمية والسياسات الإقتصادية المتبعة.

_ قصور البنية التحتية المشتركة .

ثانيا_المعوقات الإجتماعية والثقافية : وتتركز في مجموعتين هما:

المجموعة الأولى : المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور(درجة التحضر ، المستوى التعليمي للسكان ، حركية الفئات الإجتماعية المختلفة ، الوعي الإجتماعي ، بما في ذلك الوعي بأهمية التكامل)..

المجموعة الثانية : المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل ، ويتعلق الأمر تحديدا بالإختلافات والحساسيات وربما الصراعات ذات الطابع

الطائفي أوالقبلي وأحيانا العنصري أو العرقي.

[1] _ اسمهان خاطر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20.

[2] اسمهان خاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 21_22 .

ثالثا_ المعوقات السياسية : تعد المشاكل السياسية من أبرز معوقات التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية سواء إختلفت أم إتفقت ،فالخلافات السياسية والتوجهات القومية أو القطرية تمثل عقبات كأداء أمام التكامل بين البلدان النامية ، وبلدان العالم ككل ، وتنقسم المعوقات السياسية إلى:

_ الإختلافات في النظم الاقتصادية و الإجتماعية : هي الإختلافات بين دول تتبع نظاما إشتراكيا ودول تتبع نظاما رأسماليا ، دول تسيطر فيها الحكومات على الموارد الإقتصادية الرئيسية أو تتحكم بالأنشطة الإقتصادية الهامة من خلال القطاع العام والتخصيص المركزي للموارد ، ودول تعتمد أساسا على القطاع الخاص و اليات السوق .

_ الإختلافات بين نظم الحكم : أي بين دول تتبع نظم الحكم القائمة فيها ، الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية وأخرى ترفض هذه الديمقراطية والتعددية.

_ الإختلافات في الأوضاع السياسية : هناك إختلافات عديدة أخرى في الأوضاع السياسية من حيثالإستقرار السياسي والسلام الأهلي ومن حيث توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة مختلف البلدان و حكوماتها نحو التكامل ، ناهيك عن العديد من النزاعات والمشاكل الإقليمية وخصوصا في العالم الثالث وجنوب أوروبا.

المبحث الثالث :عموميات حول الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الإستثمار الأجنبي المباشر كونه ظاهرة اقتصادية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من إهتمامات الإقتصاديين ورجال الأعمال ، وكذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة وغامضة في ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها ، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهيته و أنواعه وكذا النظريات المفسرة له و المحددات بانواعها .

المطلب الأول : مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر : لقد تعددت التعريفات التي قدمت لشرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد واختلاف الجهات التي قدمتها، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الدولية ، الباحثين المختصين، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف والمعاني للاستثمار الاجنبي المباشر .

_ **عرفه صندوق النقد الدولي** بكونه الإستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما ، حيازة حصة

ثابتة (أكثر من 10 %) في مشروع في دولة أجنبية ، تؤهله لإدارة المشروع بشكل جزئي أو كلي [1].

_اما منظمة التجارة العالمية (OMC) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما(الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه .[2]

_يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي، يقوم على أساس علاقة طويلة المدى تعكس المصالح الدائمة والقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمر (الدولة الأم) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (الدولة المضيفة)، حيث تقوم الشركة المستثمرة بالمساهمة أو امتلاك أصولا في مشروع في دولة أخرى ، على ألا تقل نسبة الملكية عن 10 %من الأسهم أو التصويت في مجلس الإدارة .[3]

_بينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، وتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي، ويكون ذلك من خلا ل:

-المساهمة في راس المال.

-إعادة استثمار الأرباح.

-عمليات الإقراض و الاقتراض بين المستثمر وفروع الشركات.[4]

- **أما كل من Hess & Ross** فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصد الآلات والمعدات من طرف المستثمرين الأجانب، أو شرا ئهم لشركات محلية في الدولة المضيفة وغالبا ما تكون نسبة الملكية **10% من** أصول الشركة. [5]

---

[1] جميل هيل عجمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته ، مجلة أربد للبحوث والد را سات، العدد 1، جامعة اربد الاهلية ، الأردن ، ص51 .

[2] بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ضل اتفاقية الشراكة الاوروموتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان ، 2007 ، ص 25.

[3] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 32 ، 2004 ، ص5 .

[4] صفيح صادق ، الاستثمار الاجنبي المباشر و الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015، ص 26.

[5] صفيح صادق ، نفس المرجع السابق ، ص27.

_كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارا ت في مشروع معين في دولة غير دولته، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، زيادة على قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقد مة من التكنولوجيا، والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

_ اعتمادا على ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز **بمجموعة من الخصائص** وهي:

1_ أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي.

2_ أنه استثمار يتم بواسطة أفراد أو شركات في دولة مضيفة.

3_ قد يأخذ شكل إقامة فروع جديدة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو المساهمة في مشروعات قائمة أو جديدة كما هو الحال في المشروعات المشتركة.

4-الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لراس مال المشروع10% .[1].

_من خلال التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة، يجب ان يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، وكما سبق ذكره و حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10% او اكثر من راس مال احدى المؤسسات ومن عدد الاصوات فيها وتكون الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة.

ثانيا :أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ان أنواع الاستثمارا ت الأجنبية المباشرة تتميز بالتعدد والاختلاف من حيث النوع والأهمية والخصائص المميزة لكل نوع ، وهذا يترتب عليه تباين لاختيا رات و تفضيلات الدول المضيفة والشركات الأجنبية المستثمرة ، ويرجع هذا التباين لعدة عوامل منها الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة

[1] صفيح صادق، نفس المرجع السابق ، ص 27.

التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والنظام السياسي المتبع والأهداف التي تسعى الوصول إليها من وراء الاستثمار الاجنبي من خلال :[1]

_الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات من حيث حجمها، مدى انتشار نشاطها و تموقع أسواقها العالمية التي تخدمها، وأنواع الخدمات والمنتجات التي تقدمها، ومجالات نشاطها وأهدافها.

_خصائص الصناعات التي تقوم بها الشركات الأجنبية ودرجة المنافسة القائمة في أسواق الدول المضيفة.

_عوامل ترتبط بالتكاليف والأرباح التي تتوقعها الشركات الأجنبية ، ودرجة المخاطر التي يمكن تحملها .

_ وعلى العموم يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

1_الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يقصد بها السماح للمستثمر الأجنبي(الشركة الأم)بالامتلاك بصفة كاملة للمشروعات في الدولة المضيفة ، يوفر لهذا المستثمر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات، على أن يتم تأسيس تلك الفروع ، وممارسة عملها في إطار القانون المحلي للدولة المضيفة.[2]

_ يعتبر هذا النوع من الاستثمار أكثر الأنواع تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وبالمقابل كانت الكثير من الدول النامية تتردد في قبوله خوفا من التبعية من آثار سياسية ، لكن مع ازدياد حدة المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، سمحت الكثير من الدول النامية للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل والمطلق للمشاريع الاستثمارية كميزة نسبية تحفيزية بعدما تشابهت الكثير من تلك الدول في طبيعة الحوافز و الامتيا زات والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب .

وفيما يلي سوف نتطرق لاهم دوافع هذا النوع من الاستثمار الدولي بالنسبة لكل منهما:

أ_ الدوافع المتعلق بالمستثمر الأجنبي(الشركة الأم)

_ يعتبر الاستثمار المملوك بالكامل من المستثمر الأجنبي من أكثر الأشكال قبولا بالنسبة للشركات الأجنبية، نظرا لما يحققه من ميزة تجنب أي تعارض في المصالح مع الشركاء بالدول المضيفة، حيث تعمل الشركات كمجموعة مندمجة في الاقتصاد العالمي ، وتتبع الإستراتيجية التي تراها مناسبة لكل دولة ، ويكون لها مركزية القرار، بما يحقق لها القدرة على الحفاظ على صورة المنتج ونوعيته .

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شراره ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة و التوزيع للنشر و الطباعة ، ط1 ، مصر ، 2010، ، ص35.

[2] حدة رايس ، دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر _ دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، العدد 27_28، نوفمبر 2012، ص ص 60_ 62.

_ يوفر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي والسياسات المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة(الإنتاج، التسويق، المالية، والسياسات المرتبطة بالموارد البشرية) في حالة امتلاك الشركة الأجنبية قدرات و امكانيات متميزة في مجال البحوث والتطوير، وقدرات تمويلية وتكنولوجية فائقة تمكنها من دعم قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية ، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها، ومنه تفضل إقامة فروع مملوكة بالكامل في الدول المضيفة.

ب_ الدوافع المتعلقة بالدولة المضيفة:

في الكثير من الأحيان تفضل حكومات الدول المضيفة تشجيع وتحفيز الشركات الأجنبية على التملك الكامل لمشروع الاستثمار، وذلك من أجل تحفيز زيادة تدفق راس المال الأجنبي الذي قد يؤدي لتوسيع حجم المشاريع بما يساهم في إشباع حاجات السوق المحلي وتحقيق فائض يوجه إلى التصدير، بما يترتب عليه تحسين وضعية الميزان التجاري للدولة المضيف، الا أنه على الجانب الآخر، قد يزيد ذلك من تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المحلي.

2-الاستثمارات المشتركة(المختلطة)

يقصد بها المشاريع التي يملكها أو يشارك فيها طرفين أو أكثر من د ولتين مختلفتين ، وقد تكون هذه المشاركة في راس مال المشروع وقد تمتد إلى الإمكانيات الإدارية أو التسويقية أو التكنولوجية ، على أن يساهم المشاركين في الإدارة والتنظيم والرقابة طبقا للسياسات المرتبطة بمدى مساهمة كل مستثمر في راس المال، وعلى أن يتم تأسيس هذا المشروع ومساهمة نشاطه في إطار القانون المحلي للدولة المضيفة.

_ وفي مقابل ذلك يساهم الشريك المحلي بالخبرا ت والمعارف المرتبطة بالسوق المحلي والخاصة بالقوانين والتنظيمات المرتبطة بممارسة النشاط الاقتصادي ، وشبكات التوزيع والتسويق، والبنية الأساسية للمشروع، وكيفية التغلب على المخاطر السياسية.

_ وقد تتمثل المشروعات المشتركة في إنشاء أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية، أو الصناعات التحويلية، أو في المجالات الزراعية المختلفة ، وذلك باشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والأخرى أطراف وطنية، والطرف الأجنبي في هذه العلاقة ما هو إلا واحدة من الشركات الدولية التي تمتلك بعض المزايا غير المتوفرة لدى الطرف المحلي مثل الخبرة والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية ، والتي تمكن من القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية ، وتحقيق اقتصاديات الحجم.

من أسباب تفضيل المشروعات المشتركة: تختلف نظرا لكل من الشركة الدولية والدولة المضيفة ، وفيما يلي نذكر أهم دوافع هذا النوع من الاستثمار بالنسبة لكل منهما :[1]

- **الدوافع المتعلقة بالمستثمر الأجنبي(الشركة الأم)**

يهدف المستثمر الأجنبي من تنظيم وتنسيق أنشطته عبر الحدود الدولية مع الشركات الأخرى في شكل مشروعات مشتركة إلى تحسين وضعه التنافسي في السوق الدولي، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة بين الشركات الدولية للسيطرة على الأسواق العالمية ، و ذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بالعقود وتنفيذها، ومخاطر فسخها، والتكاليف التي وتنفيذها، والتكاليف الإدارية، والتكاليف المرتبطة بعدم توافر المعرفة الكافية عن الظروف الاقتصادية والسياسية لسوق الدولة المضيفة ، والقوانين الخاصة بها، وتكاليف الإنتاج القدرة على الوصول إلى اقتصاديات الحجم ، إلى جانب عدم اضطرارها لتوفير قدر كبير من الموارد المالية .

_ يعتبر تفضيل المشروعات المشتركة كأحد أشكال الاستثمار الدولي، من أجل التغلب على القيود المرتبطة بالتشريعات الحكومية التي تضع حدودا معينة على ملكية الشركات الأجنبية، وتحديد مجالات الاستثمار، زيادة على القيود المرتبطة بشرط استخدام الموارد المحلية بدلا من استيرادها ، هذا إلى جانب العوائق المتعلقة بتسويق المنتج على سبيل المثال التمييز السعري، بالإضافة إلى المتطلبات البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

_ تبعا لاستراتيجية التوسع المرحلي التي قد تتبناها الشركات لتدويل أنشطتها الإنتاجية ، والتي تتمثل في وجود مراحل تمر بها الشركات الأجنبية لتدويل عملياتها الإنتاجية بالخارج ، ففي المرحلة الأولى تبدأ بالتصدير، ثم مرحلة الإنتاج الدولي، والتي تبدأ باختيار المستثمر الأجنبي المشروعات المشتركة في المرحلة الأولى للإنتاج الدولي، وذلك لعدم توافر الخبرة أو المعرفة الكاملة بظروف السوق بالدولة المضيفة، وبعد ذلك وفي ظل الخبرة المتراكمة والمكتسبة لديها خلال الفترات السابقة، يتحول المستثمرون من المشروعات المشتركة إلى المشروعات المملوكة بالكامل، وذلك بهدف إحكام الرقابة والإدارة لأنشطتها، والقضاء على المخاطر المرتبطة بالمشروعات المشتركة، وتجنب أي تعارض في المصالح أو الأهداف مع الشركاء المحليين ، كذلك وجود طرف محلي في مشروع الاستثمار المشترك يمكن المستثمر الأجنبي من تفادي المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات الثقافية والاجتماعية التي قد تكون صعوبة أمام الطرف الأجنبي.

[1] صفيح صادق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32_ 33.

ـ **الدوافع الخاصة بالدولة المضيفة:** يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الدولي تفضيلا من الدول المضيفة وذلك لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة التحكم الأجنبي في الاقتصاد المحلي وما ينجر عنها من تبعية اقتصادية وسياسية. [1]

المطلب الثاني : النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حاولت العديد من النظريات تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من خلال :

أولا : نظرية التحركات الدولية لرأس المال

تبنى هذه النظرية على إفتراض المنافسة الكاملة وتفسر الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها تحركات لرأس المال من خلال إختلافات أسعار الفائدة بين الدول ، فالإستثمار المباشر هو نتيجة إنتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة ، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤادها أنه عند تنفيذ قرارات الإستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية ، فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم ، و بإفتراض أن التكلفة الحدية متساوية ، فهنا يوجد حافز للإستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.

من بين الانتقادات الموجهة لها فهي تصلح لتفسير الإستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الإستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض ضمنيا أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول ، فهي لا تتوافق مع تجارب بعض الدول لدخول الاستثمار المباشر و خروجه في وقت واحد وكذلك لا تستطيع ان توضح التوزيع غير المتكافئ بين أنواع مختلفة من الصناعلت . [2]

ثانيا ـ نظرية عدم كمال الأسواق

تم عرض هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي(Stephane Hymer) سنة 1960 ، وتقوم على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، إضافة لنقص العرض من السلع فيها، وإن توافر مزايا إحتكارية أو بعض القدرات وجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية ، وبمعنى آخر إن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ، سيكون أحد المحفزات الرئيسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالإستثمار ، و يرى " هود وينج " أنه في حالة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، يعني

[1] صفيح صادق ، نفس المرجع السابق ، ص ص 34_ 35.

[2] اسمهان خاطر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

إنخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم بالسوق ، حيث توجد الحرية الكاملة أمام دخول أي مستثمر للسوق فالإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية بالدول المضيفة ، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة إحتكارية معينة و من بين الانتقادات الموجهة لها:

_ لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للإستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

_ إفتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الإستثمار بجميع دول العالم ، ويعتبر هذا الإفتراض غير واقعي من الناحية العملية[1].

ثالثا :نظرية دورة حياة المنتج

ظهرت على يد(Vernon Raymond) سنة 1966 ، والذي أعطى أول تفسير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية العاملة في مجال الصناعات التحويلية للاستثمار في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يرى ان هناك أربع مراحل لدورة حياة المنتجات هي :الابتكار، التوسع، النضج[2]، والانخفاض هذه المراحل يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم(01) : مراحل دورة حياة المنتج الدولي

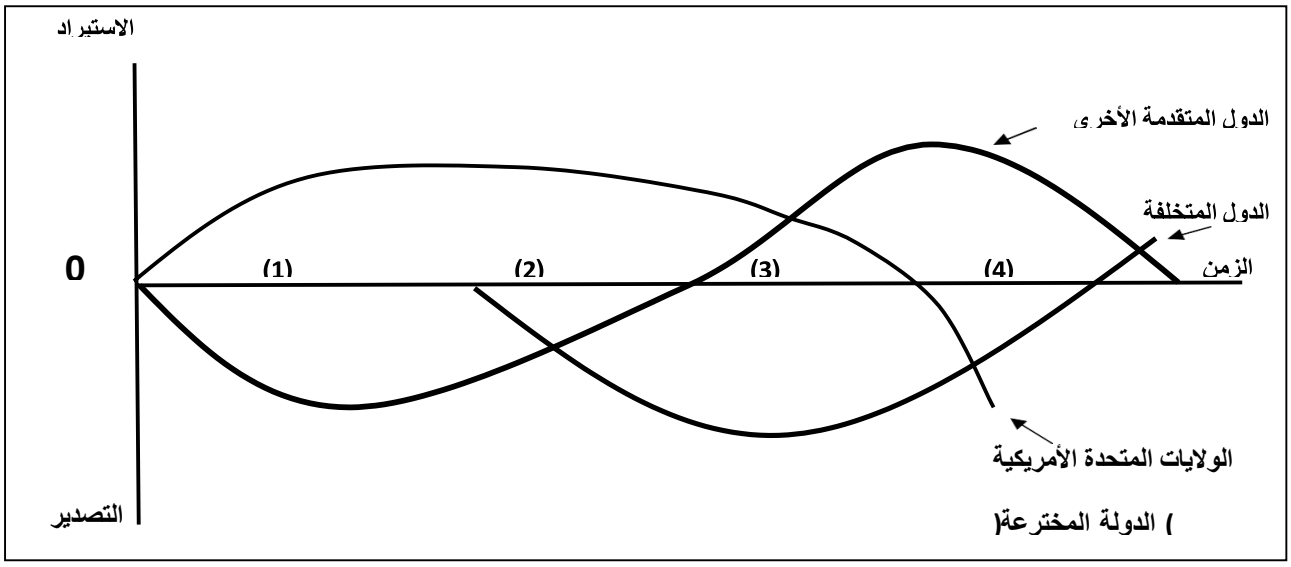

[1] اسمهان خاطر ،نفس المرجع السابق ، ص ص 75 _76.

[2] إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2008 ، ص92 .

المصدر : إيهاب عز الدين نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2008 ، ص92 .

من خلال الشكل يمكن التمييز بين المراحل التالية:[1]

1- مرحلة الابتكار : هنا يطرح المنتج في السوق من طرف الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكي الدول المخترعة ، ونظرا لشروط الابتكار التي تتمتع بها من قدرات تكنولوجية وتسويقية ويد عاملة مؤهلة وقدرة على تغطية نفقات البحث والتطوير، تقوم هذه الشركات بطرح وبيع منتجات جديدة في السوق الأمريكية وتصدير كمية قليلة إلى الدول المتقدمة الأخرى التي لم تستطع شركات بعد إنتاج نفس المنتجات بسبب التباين التكنولوجي.

2- مرحلة التوسع الحقيقي :تسعى الشركات الأمريكية المخترعة لتعظيم أرباحها في أسرع وقت من خلال توسيع عمليات التصدير لأسواق الدول المتقدمة الأخرى وأسواق بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع، هذا يؤدي لزيادة الإنتاج من جهة وتقليل التكاليف والتحكم في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق من جهة ثانية .

3- مرحلة النضج : تستطيع الدول المتقدمة الأخرى امتلاك التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ما يجعلها قادرة على إنتاج المنتوج محليا والتوقف عن استيراده من الدول المخترعة، إلا أن صادرات هذه الأخيرة تعرف نوعا من الاستقرار نتيجة لزيادة الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية ذات الدخل المتوسط.

4- مرحلة شيوع التكنولوجيا : إن قيام الدول المتقدمة و المخترعة بتصدير المنتوج للدول النامية يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة بينهما، وفي ظل توفر عناصر الإنتاج بتكاليف منخفضة للدول النامية مقارنة مع باقي الدول تندفع الشركات في الدول المخترعة لتوطين إنتاجها في الدول النامية عن طريق الاستثمار المباشر أو منح التراخيص أو غيرها، ما يجعلها قادرة على إنتاج المنتوج بأسعار منخفضة وتصديره إلى كل من الدول المتقدمة و المخترعة، ان نظرية دورة حياة المنتوج لريموند فرنون قد قدمت تفسير ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار عامل المكان والزمان والتباين التكنولوجي لأسباب قيام التبادل الدولي والاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك العديد من **الانتقادات التي** وجهتها، والمتمثلة أهمها في :

[1] إيهاب عز الدين نديم ، نفس المرجع السابق ، ص ص 93-95.

_ أهملت للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي قد تدفع بالشركات نحو الاستثمار في الخارج، وتركيزها على الابتكار الناتج عن امتلاك التكنولوجيا ، كما أن قرب الدول من حيث الموقع واللغة والثقافة وغيرها وانفتاحها على بعضها كلها عوامل تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين هذه الدول دون النظر إلى مرحلة حياة المنتوج .

_ يصلح تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات دون أخرى، ويتجلى ذلك بوضوح في بعض السلع التي يصعب على الدول غير صاحبة الابتكار إنتاج مثلها أو تقليدها، ومثل سيارات الرولزرويس.

رابعا : نظرية الموقع أو المزايا المرتبطة بالتوطن : تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدفع الشركات دولية النشاط إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.[1]

_ إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة في خيار المفاضلة في الاستثمار ما بين مختلف الدول، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار، وبين الأشكال الأخرى من الأعمال الدولية كالتصدير والتراخيص مثلا.، كما تشمل هذه العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق، ويمكن استعراضها فيما يأتي :

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف** :تتعلق بالمواد الأولية نظرا لقربها، انخفاض التكاليف (اليد العاملة ومستويات الأجور) ، تكاليف النقل بين أقاليم البلد المضيف، مختلف التسهيلات الإنتاجية.

_ الحوافز والامتيازات والتسهيلات والتي تمنحها حكومات الدول المضيفة إلى المستثمرين الأجانب.

- **العوامل المرتبطة بالسوق** :مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونم وه مستقبلا.
- **العوامل التسويقية** :مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع، وجود وكالات الإعلان .
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار** : مثل مدى تفضيل المستهلكين المحليين للسلع المحلية، ونظرتهم للمستثمرين الأجانب، الاستقرار السياسي والسياسة العامة للدولة اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

خامسا : النظرية الإنتقائية

وضع دنينج نظريته لتوفير إطار علمي يمكن من خلاله تقييم وتحديد العوامل التي تؤثر على قرار الإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وأسباب نمو هذا الإنتاج. والمقصود بذلك أن الشركة تقوم بالاستثمار لعوامل ذاتية وداخلية خاصة ، وقام دنينج بتجميع أفكار من مجالات متعددة واستنتج منها

[1] اسمهان خاطر، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد على دراسات المنظمات الصناعية وتحصيل تكاليف النقل والعوامل الراجعة إلى الموقع.

وحسب النظرية الانتقائية تتلخص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار من خلال عوال الجذب و الدفع ، ومن أمثلة عوامل الدفع في الدولة الأجنبية القيود على التوسع وزيادة الضرائب التي تجعل سوق هذه الدولة سوقا أقل جاذبية ، وعوامل الجذب هي التي تجعل السوق الأجنبي سوقا جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وعرضت النظرية بالإضافة إلى ذلك للعوامل الاقتصادية والتجارية وغيرها، فإن عوامل الجذب تلك صنفت (التقارب الثقافي ، حجم السوق ، التقارب الجغرافي ، حركة المنافسين بالسوق الأجنبي).

وتعتبر النظرية الانتقائية من أكثر النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأنها اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الاستثمار الأجنبي ، ومن بين النقد الموجه للنظرية انها تعرضت لكل من العناصر مزايا الملكية، التدويل، التدويل في السوق المعين بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر بينهما .[1]

المطلب الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من المحددات اوالعوامل، (السياسية ، االاقتصادية وقانونية) ، تشكل بمجملها مناخ الاستثمار في أي دولة، واهمها :

اولا _المحددات الاقتصادية:

تعتبر أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الإستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه أمواله نحو الخارج ، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الإستثماري على مستوى الدول المضيفة ، واهم هذه المحددات :

_ حجم السوق : من المحددات الأساسية لإمكانية إقامة المشروعات الإستثمارية أو التوسع فيها ، وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية ، وبالتالي كلما إتسع حجم السوق زادت قدرة الإقتصاد القومي على إستيعاب الإستثمارات مما يجذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك الهدف الأساسي لتلك المشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها ، ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه

[1] اسمهان خاطر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 82_83.

المعدلات يعني فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.[1]

_معدل النمو الإقتصادي : إن تحقيق الإقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن إستمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة إستثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة ، ولاشك أن التدفق المتزايد للدول الأكثر تقدما يرجع لحد كبير إلى إرتفاع معدلات النمو في هذه الدول ، حيث توجد علاقة إرتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الإستثمار الأجنبي للمجتمع ، فكلما كـان معدل النمو مرتفعا فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات و إتساع الأسواق الداخلية بها ، مما يمثل دافعا سياسيا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ، وعليه فإنه يمكن اعتبـار الإستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الإقتصادي .[2]

_ الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى لتحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، فالدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية ، خاصة التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، بالإضافة ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم ، حيث توجد وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

_ السياسات الاقتصادية الكلية مستقرة : البيئة الاقتصادية ذات السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمار والتي تمتع بالاستقرار والثبات من المحددات الأساسية لمجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، فتلك السياسات بما تتضمنه من سياسات مالية ونقدية وتجارية تعطي إشارات لكل من المستثمر المحلي والأجنبي عن درجة تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.، فهي توفر

---

[1] .رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، **دراسة مقارنة** لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية ، مصر2007، ص69 _ 70.

[2] عبد المجيد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر، 2008 ، ص 221.

[3] عبد المجيد عبد المطلب ، نفس المرجع ، ص 222 .

حافز لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف المجالات [1]..

_ سعر الصرف : أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعلـــة عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح " Cushman 1985 " أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية ، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعه، وفي دراسة Caves1996 ، وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي و الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا ، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها .[2]

_تكلفة اليد العاملة : من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية ، فتسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها، إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية ، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية ، كفرض القيود على تنقل العمالة ، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها[3].

_ توفر بنية أساسية مناسبة : تنظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للإقتصاد كميزة جاذبة للإستثمار والدول التي تتوفر بها بنية أساسية مناسبة تعتبر جاذبة للإستثمار، حيث أن توفر بنية تحتية مناسبة تسهم في تخفيض أعمال المستثمر ومنه رفع معدل العائد على الإستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك العام الخارجي ، كما أن وجود وسائل إتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم .

---

[1] رضا عبد السلام ، ، مرجع سابق ذكره، ص121 .

[2] محمد علي إبرا هيم العامري، نغم حسين نعمة، أثر مخاطرة الصرف الأجنبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب إدارتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22 ، المجلد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد ،2002، ص83.

[3] رضا عبد السلام ، مرجع سابق ذكره ، ص 124.

_ **معدل التضخم** : يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات (مثل عبء الديون الخارجية و القيود على حركة رأس المال) و بالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل التضخم و السياسات النقدية والمالية فلقد أوضح Bhasinetal 1994 يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و يؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة و التأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.

وقد أوضح كل من schneider et frey1985 في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأنه يمثل مؤشرا عن ضعف لاقتصاد في الدول المضيفة ، و ذلك يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة .[1]

_ عوامل اقتصادية أخرى

بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية التي سبق ذكرها، هناك محددات اقتصادية أخرى نذكر منها:

_الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول المضيفة.

– مدى تو فر الموارد الطبيعية و اللإمكانيات التكنولوجية في الدول المضيفة.

_ القدرة التنافسية للدول المضيفة، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنجذب إلى الصناعات التي تملك فيها الدول المضيفة ميزة تنافسية عالية؛ لارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات.

– مدى إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال الاستثمار في الدول المضيفة[2].

ثانيا– المحددات القانونية و الإدارية :

تتعلق المحددات القانونية بدرجة إستقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ، ومدى التسهيلات في إجراءات الإستثمار ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف ، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار ، التي تنعكس سلبا على شفافية تلك التشريعات أمام المستثمرين ، كما يمكن حصر هذه المحددات فيما يلي :

[1] –رضا عبد السلام ، مرجع سابق ذكرة ،129.

[2] عبد الله محمد عبد العزيز ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005 ، ص66.

أ_ توفر إطار تشريعي وتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر : إن وجود الأنظمة الإستثمارية والتشريعات الواضحة المستقرة أحد الجوانب المهمة التي يوليها المستثمر عناية خاصة في دراسته المتعلقة بالإستثمار في اقتصاد ما ، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للإستثمار ، فلابد من توافر عدة مقومات من أهمها:[1]

_ وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية وعدم التعارض من التشريعات الأخرى ذات الإرتباط ، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر.

_ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية ، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية .

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات ، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

_ إلغاء تعدد القوانين المنظمة للإستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطارالتشريعي ، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالإستثمار وبالتالي دعم الإتجاهات الإستثمارية ،وتفعيل قوانين منع الإحتكار ودعم المنافسة .

- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري الأمر الذي يخفض من التكاليف التي يتحملها المستثمر عند إقامة الاستثمار .

- **توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة** : أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي ، وكذلك ترشيد إستخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية ، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والإطارات، ومن بين الحوافز الضريبية نذكر :

- **الإعفاء الضريبي** :هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة،و قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وفي بعض الدول الأخرى كالسنيغال يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه إلى 100% من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي

[1] جميل هيل عجمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومحدداته ، مجلة أربد للبحوث والد را سات، العدد 1، جامعة اربد الاهلية ، الأردن .79

الإعفاء حتى وإن لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي.

_ التخفيضات الضريبية : هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط.

- **منح البحوث والتطوير:** وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديد ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.

_ منح التوظيف: وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

- **منح التأسيس:** تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم في المشروع.

_ منح التنمية : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.

- **توفر بيئة تنظيمية ومؤسسية :** تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين ، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الإستثمار يتميز بسلاسة الإجرءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية ، كلما أدى لجذب الإستثمار والعكس صحيح ، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب، ذلك ادى لزيادة جذب الإستثمار .[1]

- **الجوانب التنظيمية والإجراءات المتعلقة بالإستثمار :** تعد من المحددات الرئيسية التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار وتحفيزه ، فالمستثمر كثيرا ما يدخل في اهتماماته سرعة الإجراءات البنكية والتسهيلات والتخليص الجمركي وسرعة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات والسجل التجاري ووضوح هذه المتطلبات والشفافية في آليات تطبيق تلك الإجراءا ت، وفي ظل

[1] أحمد السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان ، مصر ،2003 . ص 34-37.

نظام يسود فيه الفساد وتغيب فيه المساءلة لن يكون في إستطاعة الهيكل التنظيمي أن يعمل بأسلوب كفء ، لذلك يتطلب نجاحه عند التعامل مع سياسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة توفر حد أدنى من الكفاءة والمساءلة في نظام الإدارة الحكومية ، كماأن تبسيط إجرءات الموافقة وتلافي التأخير في اتخاذ القرارات يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي على البقاء بالداخل.

– **توافر المعلومات وتكلفة الإستثمار** : يسهم توافر المعلومات وسرعة الحصول عليها وقلة تكلفتها في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بثقة كبيرة، ومن ثم تصبح المعلومات أكثر فعالية إذا اتسمت بالكفاية والسرعة في الحصول عليها وانخفاض تكلفتها، ويدعم توافرها التقنية اللازمة للحصول عليها، وتوافرها في المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بالاستثمار وحداثة تلك المواقع، ويعد الاتفاق على البنية المعلوماتية أحد أساسيات تشجيع الاستثمار، اما تكلفة الاستثمار فالمستثمر يحوز اهتمامه التكاليف الناجمة عن تنفيذ المشروع من حيث تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود وتكلفة العمالة ومهارتها وتكلفة تدريبها وتكلفة رسوم التراخيص ومدى ارتفاع تكلفة التصدير للأسواق الخارجية.[1]

ثالثا– العوامل السياسية: يعد العامل السياسي أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي ، فطبيعة النظام السياسي ومدى الإستقرار ، والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل ، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار ، فعدم إستقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الإستثمار ، وقد أوضح BASI 1963"ان الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للإستثمارات الأمريكية في الدول النامية ، كذلك توصلت دراسة لكل من " Schneider and frey 1985 " شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976 ، 1979 ، 1980 م ، أن عدم الإستقرار السياسي له إرتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يعد الاستقرار السياسي والأمني أحد محددات توفير بيئة جاذبة للاستثمار في أي بلد، فغالبا ما يصاحب الاضطرابات السياسية والأمنية تعرض منظمات الأعمال لمخاطر التخريب والمصادرة والتأميم بما يجعل المستثمرين في حالة عدم اطمئنان على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم، لذا يصاحب وجود هذه الاضطرابات عادة هجرة رؤوس الأموال الوطنية وإحجام الاستثمارات الأجنبية على القدوم ، ومن

[1] الزين منصوري ، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطر وحة دكتو ا ره في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005، ص125.

ثم فقدان الدولة للتمويل اللازم لتحريك النشاط الاقتصادي، ولقد توصل الباحثان(and Jun, 1995 Singh) في دراستهم عن تأثير المخاطر السياسية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض البلدان النامية ، إلى أن الاستقرار السياسي يعد محدداً مهماً في جذب الاستثمار في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي ، في حين أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المبحث الرابع : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالتكامل الاقتصادي

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المتلقية له، كما أن له أثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال المزايا والعيوب وكذا علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا : على مستوى الدولة المضيفة

هناك منافع وفوائد اقتصادية عديدة وهامة يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها[2]:

1_ رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

2_ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات .

3_ إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.

4_دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي حساب

1 دريد محمود السامري ،الاستثمار الأجنبي المباشر ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ،2006، ص76.

2 زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن ، 2003، ص ص16_17.

العمليات الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها .

5_ إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية ، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية .

6_ توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.

7_ تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها .

8- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة ، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.[1]

ثانيا :على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي[2]:

1. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.
2. استثمار الأموال عند معدل عائد اعلي من الاستثمار البديل المحلي.
3. احتكار التكنولوجيا.

[1] رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007.ص ص64_65.

[2] زياد محمد عرفات أبو ليلي، مرجع سبق ذكره ، ص ص18_20.

المطلب الثاني : عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

أولا : على مستوى الدولة المضيفة: بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر ، الا انه يواجه بالعديد من الانتقادات والتي نذكر منها :[1]

1_ قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى آو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل هينر ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.

2_ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمارالمحلي OUT CROWD في الدول المضيفة بدلا من ان يشجع على CROWD IN مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل ، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

[1] معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009 ص ص22 _24 .

3_ يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة .

4_ تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن اجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

5_ يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري، ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.

6_ غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي ، أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج ، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل .

7_ قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة ، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات ، المنسوجات ، الصناعات الكيميائية ، الصلب الاسمنت .....الخ .

ثانيا : على مستوى الدولة المصدرة

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي[1]:

1_التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

2_ حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

3_ تصدير فرص العمل.

المطاب الثالث : علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الاجنبي المباشر

يؤثر التكامل الإقتصادي على تدفق الإستثمارات الأجنبية ، حيث تفضل الشركات الإستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة، وهو ما يزيد الإستثمارات في الأسواق المتكتلة ، وليس شرطا أن تحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة ، بل يمكن أن تحرر عند درجة أقل من التكامل وذلك مثلما حدث في إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا المشتركة (النافتا) والتي نصت على تحرير إنتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الإستثمارات في القطاعات المختلفة ، ولقد زادت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البرتغال لتصل إلى أربعة أمثالها في الفترة (1986، 1995) ، كما زاد الإستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا أكثر من الضعف لنفس الفترة ، وبالتالي فإن إنضمامها للإتحاد الأوروبي ساعد على جذب استثمارات أجنبية كبيرة ، وتبحث الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة ، الأمر الذي يجعلها تفضل الإستثمار داخل نطاق التكامل ، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة وإتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الإستثمارات والمناخ الملائم ، ويعد الإتحاد الأوروبي أكثر جذبا للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستقراره ونجاحه فيما فشل فيه غيره[2].

---

[1] كريمة قويدري ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، 2010 _2011 ، ص 56 .

[2] اسمهان خاطر ، **دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، ص 106 .

خلاصة الفصل

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للتكامل الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكننا القول ان للتكامل الاقتصادي دور و أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية، فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل، بما يستجيب لتلك التحولات ، فلقد شرعت العديد من الدول في تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، و وتنسيق القواعد التي تحكم التجارة فيما بينها كالإجراءات الجمركية .....الخ .

وفي هدا الفصل تطرقنا لماهية التكامل الاقتصادي وتوصلنا الى التأكيد على ما يلي :

- لم يكن هناك اتفاق عام لمفهوم محدد للتكامل الاقتصادي، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم ،كما تعددت المراحل التي مر بها .
- يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من المقومات في الدول الأعضاء .
- يحقق التكامل الاقتصادي مجموعة من المزايا للدول الأعضاء، كما له من المعوقات الاقتصادية والسياسية.

_ اما الاستثمار الأجنبي المباشر فزادت أهميته بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، في ظل الحركية الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، وهذا الذي جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرة، إما مدافعين أو معارضين لها، موضحين مزاياه وعيوبه ومحاولين تحديد ووضع إطار وتصور خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، توازيا مع التحولات العالمية في كل النواحي، وزيادة الطلب خاصة من الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظل الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية التي تعاني منها، ومحاولة تصحيح الاختلالات الكلية ، وهو الأمر الذي جعلها تقدم حوافز وامتيازات لمحاولة جذب المزيد من تلك التدفقات وتهيئة مناخ استثماري ملائم من كل النواحي.

الفصل الثاني

دراسة حالة دول مجلس

التعاون الخليجي

تمهيد

يمثل مجلس التعاون لدول الخليج منذ تاسيسه1981 نقطة تحول قي العلاقات العربية و نموذجا ناجحا في بناء اطار وحدوي عربي على مستوى الاقليم الخليجي ، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم دورا مؤثرا ومهما في الاقتصاد العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسيات الآخذة بالانتشار كأحد مظاهر العولمة وانفتاح الأسواق، وهي مسألة أدركتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبدأت بالاستعداد للاستفادة من جوانبه الإيجابية والعمل ما أمكن لاحتواء سلبياته فكان إقدام دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ومنفردة على إدخال التعديلات المناسبة على قوانين الاستثمار فيها وصولا لجذب التدفقات الاستثمارية والخروج بنصيب وافر من رؤوس الأموال المتجولة في الأسواق العالمية بحثًا عن فرص مواتية للاستثمار، ونظرا لكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل أحد العناصر الرئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في معظم الدول وخصوصًا في الدول النامية، فقد اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بتهيئة البيئة المناسبة لاستقطابه وهذا جوهر ما سنتناوله في هذا الفصل ، ساعين بذلك إلى إبراز دور التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليه ، وسوف نتطرق الى ذلك من خلال المباحث التالية .:

المبحث الأول: لمحة عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني : مقومات ومعوقات مجلس التعاون الخليجي و اداؤه الاقتصادي

المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: لمحة عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي

ان مجلس التعاون الخليجي يعد أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي ، حيث خطت دوله خطوات مهمة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي ، منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي ، وفي المبحث الموالي سنتطرق إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي وكذا أهم المحطات التي مرت بها عملية التكامل بين دوله ، و الأهداف والدوافع الرامية لانشائه.

المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي

يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية ، بدأت فكرته في 16 / 05 / 1976 ، عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزراءها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان انذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لاجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980 ، فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة لدول الخليج وأوضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الإقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية ، فكانت الإستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست في مدينة الرياض في فيفري 1981 ، أسفر عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضا ء وليس في شكل وحدة أو إتحاد وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض ، عقد وزراء خارجية دول الخليج إجتماعات في العاصمة العمانية مسقط ، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس ، وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ، وفي 25 / 05 /1981 عقد قادة السعودية ، الكويت ، قطر ، الإمارات ، البحرين ، سلطنة عمان ، في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وتم فيها إقرار النظام الأساسي وإختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وكذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية

المهمة لتنفيذ أهداف المجلس ، وأخيرا أختيرت العاصمة السعودية " الرياض " مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون . [1]

وقد تم وضع هيكل تنظيمي لمجلس التعاون الخليجي مكون من ثلاثة فروع رئيسية[2]:

أولا : المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لعام 1998 ، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة .ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الاجرائية بالأغلبية.

ثانيا : المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الاعلى ما يتطلب موافقته، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى واعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى للنظام الأساسي.

ثالثا : الأمانة العامة

مروى مومن ، ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة تخرج مقدمة [1] لاستكمال متطابات شهادة االماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8ماي 1945 ، قالمة ،2017، ص 119.

[2] اسمهان خاطر ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي دراسة حالة مجليس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ،ص 120.

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

يتالف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

1- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
2- خمسة أمناء مساعدين للشوؤن السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
3- مدراء قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

_ كما يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة هي الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية، الشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الاختراع، ومركز المعلومات ، يضاف إلى ذلك ممثليه مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان.

المطلب الثاني: محطات مهمة لمجلس التعاون الخليجي

1- منطقة التجارة الحرة : بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981م، اتجهت دول المجلس التعاون الخليجي إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 ، واستمرت إلى غاية 2002، حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة تجارة الحرة 1983، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار الى حوالي 20مليار دولار عام 2002، وتميزت منطقة التجارة الحرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية و الزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية ، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة ، حيث تقوم ب :

_ تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات

الاقتصادية الأخرى.

_ المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ،حرية التملك والاستثمار.[1]

2- الاتحاد الجمركي : ان قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامية، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوربي كما يستطيع أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن أشترط الإتحاد الأوروبي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين.

فقد قرر مجلس الأعلى لدول التعاون الخليجي في دورته الثالثة و العشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 –22 ديسمبر 2002 لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول يناير 2003 واقر جملة من الإجراءات و الخطوات المتفق عليها من لجنة التعاون المالي و الاقتصادي ، وزراة المالية و الاقتصاد لدول المجلس ، واهم الخطوات هي :

_ تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي ، يتم البدا في التطبيق في اول يناير 2003 .

_ تحديد مفهوم الاتحاد الجمركي واسسه ، ويقوم على :

_ قانون جمركي موحد .

_ اعتماد لوائح و أنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات

_ تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .

_ تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة الدخول الواحدة .

_ معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية .[2]

_ انتقال السلع بين الدول دون قيود جمركية او غير جمركية ، مع الاخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري و الزراعي ، و السلع الممنوعة و المقيدة .

---

[1] محمد مداحي، غربي هشام ، ، إشكالية التكامل على ضوء الازمة المالية العالمية 2008 ،" لدول مجلس التعاون الخليجي نموذجا " ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية فيظل الازمات " ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 28_27 فيفري 2012،ص 16.

[2] وصاف السعيدي ، مجلس التعاون الخليجي دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي ، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل لاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر 8_9 ماي 2004،ص 5_8.

_ توحيد النظم و الإجراءات الجمركية و المالية و الإدارية و الداخلية المتعلقة بالاستيراد و التصدير واعادتته لدول المجلس.ما يؤدي للاستفادة من اقتصاديات الحجم و زيادة المنافسة ، ورفع الكفاءة في الإنتاج و الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومنه فتح مجال أوسع للاستثمار و تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على افضل شروط التجارة .

3_ الإتحاد النقدي والعملة الموحدة : تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضا بعض النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء، كأحد الأشكال الهامة للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، وقد حددت الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد والقائم على أساس خطوات متدرجة تشمل التقارب والتنسيق في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي بما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لهذه الدول وذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010 ، ولتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من خلال ست مراحل تبدأ من 2005 وتنتهي في عام 2010 موعد إطلاق العملة الموحدة ، وفي هذا السياق نتطرق إلى الآثار المترتبة على إصدار العملة الخليجية الموحدة :[1]

_ التعامل بعملة خليجية واحدة يقضي عى مخاطر المتعلقة باسعار الصرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة كما يسهم ف يتطوير وتكامل الاسواق المالية الخليجية (سوق السندات) كما يؤثر في سوق الاسهم من حيث الحجم و العمق و السيولة .

_ تشجيع المنافسة الاقليمية في مجال الخدمات المصرفية و المالية و جودة خدماتها ينعكس ايجابا على عملاؤها لدول المجلس كما يخفض التكاليف و تنويع الخدمات وتشجيع الاندماج للمؤسسات على الصعيد الاقليمي .

_ يعد الوصول الى العملة الخليجية الموحدة و اقامة الاتحاد النقدي لدول الخليج التعاون الخليجي تتويجا لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي كما يقوي مكاسب الاتحاد الجمركي و السوق الخليجية المشتركة ، كما يترتب على اصدار عملة موحدة اثار لمختلف القطاعات الاقتصادية كالتجارة البينية والسياحة و الاستثمارات ، و اثار كبيرة على قطاع الخدمات و الأسواق المالية .

[1] احمد عارف العساف ، محمود حسين ، اقتصاديات الوطن العربي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط1، مصر ، 2010 ، ص ص 318،320.

4- السوق الخليجية المشتركة : تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة في 2001 حيث حددت الأبعاد الهامة لهذه السوق استنادا الى المعاملة الوطنية و من ذلك : حرية ممارسة جميع الانشطة الاقتصادية و الاستثمارية و الخدمية ، حرية التنقل تنقل رؤوس الأموال المعاملة الضريبية، تداول و شراء الأسهم وتاسيس الشركات التعليم الصحة الخدمات الاجتماعية ، غير أن ذلك صوحب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا الى ضرورة التطبيق الفعلي و المباشر من خلال اعلان الدوحة في 4_12_2007المتعلق بقيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقا للبرنامج الزمني الذي اقره المجلس الاعلى 2002 و بتحديد نهاية 2007 كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة فقبل نهاية 2007 تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة .

1_ إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة فيالاقتصاد الخليجي.

2_ فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.

3_ تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.[1]

المطلب الثالث: أهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي

تنطوى معاهدة تأسيس مجلس التعاون الخليجي على مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

_ بروز عصر التكتلات الاقتصادية مما يحتم دول المنطقة لمواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية .

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .

- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

[1] وصاف السعيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 7_8.

[2] رحماني موسى ، التكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج ، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفغيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 8_9 ماي 2004، ص 5_8.

– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، المائية والحيوانية.....الخ

– ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية .

– تحرير التجارة البينية بين الدول المجلس .

المبحث الثاني : مقومات ومعوقات مجلس التعاون الخليجي و اداؤه الاقتصادي

لنجاح اي تعاون او تكتل او تكامل اقتصادي يجب توفر عدة مقومات ، فدول مجلس التعاون الخليجي لديها من المقومات ما يجعل جهودها تكلل بالنجاح من حيث التجانس بين دولها في الهياكل الاقتصادية و العادات والتقاليد والثقافات و راتباطها بالعالم الخارجي ، وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث و كذا المعوقات و الاداء الاقتصادي لها .

المطلب الأول : مقومات مجلس التعاون الخليجي

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمناخ إستثماري تتوفر فيه معظم مقومات نجاح الإستثمار والتي من شأنها تشجيع جذب الإستثمار وتوفير فرص إستثمارية مريحة لرجال الأعمال المستثمرين الأجانب و تتمثل اهم هذه المقومات في مايلي :[1]

1–توافر الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي : تتميز دول المجلس جميعها بإستقرار منها السياسي وتوفر الطمأنينة لكافة زوارها من رجال الأعمال وغيرهم وتحمي ممتلكاتهم وأموالهم الخاصة ، وترتبط دول المجلس بعلاقات صداقة سياسية مستقرة مع معظم دول العالم مما يساهم في خلق مناخ إقتصادي و سياسي مستقر يعمل على جذب المستثمر الأجنبي، وتعتبر الإستثمارات في دول المجلس في مأمن كامل من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها ، كما أن هناك نظام قضائي متطور يمكن اللجوء إليه في حالات حدوث نزاعات ترتبط بالمشروع الإستثماري.

[1] محمد مداحي و غربي هشام ، ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 14_16.

2-البيئة التشريعية :تلعب التشريعات دورا مهما في قرارات المستثمرين نحو الإستثمار من عدمه ، حيث أن التشريعات والقوانين تساهم في تعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الإستثماري السائد وتحديد الإلتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الإستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه القوانين والتشريعات ، ويتضح وجود قواسم مشتركة بين التشريعات الخليجية الخاصة بالمستثمر الأجنبي ، حيث تتضمن جميعها على سبيل المثال السماح بإقامة مشروعات تكون مملوكة بالكامل أو جزئيا لرأس المال الأجنبي .

3-الموقع الإستراتيجي : يعطي الموقع المتوسط لدول المجلس بين قارتي آسيا وإفريقيا ميزة إستراتيجية لها في المجال الإستثماري ، حيث تقع في وسط خط الملاحة الدولية ، وتوجد فيها منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج والبحر الأحمر مما يزيد فرصها لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال والأنشطة الإستثمارية المختلفة .

4-الدين واللغه و التاريخ المشترك : هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة ،فالخليج العربي يتوافر على هذا الاتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي في ما بينهم.

5-الاتحاد الجغرافي الإقليمي : التقارب الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل ، نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي ، لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته ، والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية ، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج ،خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا واوربا وهو عامل أساسي.

6- البنية التحتية : استطاعت دول المجلس خلال العقود الماضية بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة في ذلك من الإيرادات النفطية التي تحققت لها من حصيلة بيع صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي ، وقد جعلت هذه الدول من تطوير البيئة التحتية وتحسينها في مجالات الطرق ووسائل الاتصال والمناطق الصناعية الحرة وتوفير الخدمات المالية والمصرفية وغيرها وفقا لأحدث التقنيات وأفضل المستويات النوعية على رأس أولوياتها الاقتصادية للعمل على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية لتشارك بفعالية في عملية التنمية الإقتصادية وتنويع بنية هيكلها الاقتصادي.

7- إتساع السوق وإرتفاع القدرة الشرائية بدول المجلس: تتمتع السوق الخليجية بخاصية الإتساع والنمو المضطرد ، فعدد السكان الإجمالي لدول المجلس يبلغ حوالي 26مليون نسمة إضافة إلى إرتفاع مستويات الدخل الفردي والقوة الشرائية لأبناء دول المجلس ، وتبلغ قيمة الإستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حوالي % 7 وهذا يعتبر إستهلاكا مرتفعا. وتمتاز دول المجلس بأنها منفتحة على بعضها البعض أمام المنتجات الوطنية لكل منها ولا توجد أية قيود أو حواجز جمركية أو غير جمركية كبيرة أمام دخول المنتجات إلى أسواقها وذلك بموجب أحكام الإتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة 1981.

وتعتبر دول المجلس من الدول المصدرة لرأس المال وتعدد استثماراتها الخارجية بحوالي800-1200مليار دولار مما يدل على ان هناك وفرة في عنصر رأس المال الوطني الأمر الذي يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للإستثمار في المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويضمن لهم جدية دول المجلس في تحفيز مثل هذه المشاريع.

8- القوة العاملة : من المميزات الظاهرة لاسواق العمل في دول الخليج ان العمالة الاجنبية تمثل جانبا كبيرا من عدد العاملين و ذلك منذ الطفرة النفطية الاولى في مطلع و منتصف سبعينات القرن الماضي و منه يمكن القول ان التباين بين دول الخليج في حجم احتياطاتها من النفط و الغاز في درجة تنوعها اقتصاديا خلال السنوات المقبلة قد يؤدي الى سهولة حدوث تغير في مسارات النمو الاقتصادي طويل الاجل بين دول الخليج كما ان ندرة الموارد البشرية و اعتماد اقتصادياتها على النفط بشكل كبير كمصدر للدخل الامر اللذي حتم على هذه الدول ان يكون بينها نوع من التنسيق و التكامل من اجل الدفاع عن مصالحها المشتركة .[1]

9_السكان و المساحة : تشير التقديرات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي الى ان عدد السكان وصل الى 50مليون نسمة عام 2016 على مساحة تقدر ب 2673000كلم² ، وبلغت قيمة الناتج المحلي 1.37ترليون دولار ، حيث بلغت نصيب الفرد من الدخل الوطني 204 الف دولار كما تمتلك دول الخليج ثروات باطنية متنوعة من النفط و الغاز فهي وحدها تمتلك حاليا 60%من الاحتياطي العالمي للنفط و 19% من احتياطي الغاز العالمي ، تنتج مقداره 40%من انتاج العلم للنفط ويتبين لنا ان دول الخليجية غنية بثروات طبيعية متنوعة والتي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة سواء تحويلية او استخراجية ، وحاليا بلغ عدد سكان الخليج حتى نهاية 2020 الى 57.4مليون نسمة حوالي 2.5 معدل النمو السكاني بين

[1] مروى مومن ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

2015 _2019 ففي قطر عدد السكان حوالي 2.8 مليون نسمة اما كويت 4.5 مليون نسمة ، وكل من البحرين والإمارات ،السعودية و عمان فعدد السكان على التوالي 1.5، 9.8، 34.2، 4.6 مليون نسمة .[1]

10_النمو الاقتصادي : ان وجود تقارب كبير لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس يسهل من دخول الاتحاد النقدي و التكامل حيز التنفيذ اما متوسط الخل الفردي ،اي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 جاءت ادنى معدلات الفرد الواحد في السعودية 18834 الف دولار اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت عام 2016هو 24600 الف دولار و يمثل نصيب الفرد من الناتج في دولة قطر الاعلى في العالم 130الف دولار ، اما البحرين يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 24199 الف دولار ام متوسط الدخل الفردي الإماراتي فقد بلغ 4988الف دولار غير ان الفجوات الكبيرة في متوسط الدخل الفردي لا تمثل مشكلة لاتحاد اقتصادي يعمل بطريقة جيدة . [2]

المطلب الثاني: الاداء الاقتصادي لدول التكامل الخليجي

على الرغم من التطورات العالمية والإقليمية التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة ، لا سيما الأزمة المالية العالمية والتباين في أسعار النفط وكذا أزمة وباء كورونا، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت بفضل الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها أن تحقق معدلات أداء اقتصادي متميز بين دول العالم ، بالسعي لخلق استقرار اقتصادي وبيئة جاذبة للأعمال والاستثمار وتوضح المؤشرات التالية التطور الذي لحق بجوانب مختلفة من الأداء الاقتصادي لدول المجلس .

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات متباينة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة ، ويرجع هذا التباين بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط المتذبذبة وكذا بعض الأزمات التي مست هاته الدول بين الفترة والأخرى ، حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة المالية والتراجع في أسعار النفط في سنة 2009 بنحو 898,0 مليار دولار [3]، لترتفع بعدها بمعدل نمو بطيئ ليصل في سنة 2013 إلى 1637 مليار دولار إلا انه انخفض مرة ثانية في سنة

[1] مروى مومن، مرجع سبق ذكره ، ص ص 130 _132.

[3] اسمهان خاطر ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي دراسة حالة مجليس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص 136.

2014 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى ما يقارب 70 % من منتصف سنة 2014 إلى غاية أوائل سنة 2016 ليتراوح بين 1391,5 و 1356,3 مليار دولار لسنتي 2015 و 2016 على التوالي ، إذ أن جميع دول المجلس حققت بتلك الفترة انكماشا اقتصاديا باستثناء البحرين التي حققت نمو نسبته 3,4 % سنة 2016[1] ، ليواصل النمو بمعدل منتظم إلى غاية انهياره في سنة 2020 وذلك بسبب أزمة وباء كورونا في أوائل سنة 2019 ليصل حوالي 1,42 مليار دولار مقابل نحو 1,46 مليار دولار في 2019 وذلك مع نزول الأسعار والطلب على النفط، بعقب تفشي جائحة كورونا خلال العام الماضي حيث تلقت دول مجلس التعاون الخليجي صدمة مزدوجة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وانهيار أسعار النفط ، وكان لابد على السلطات التركيز أولا على الاستجابة للطوارئ الصحية ومايرتبط بها من خطر الركود الاقتصادي ، وتأجيل ضبط الأوضاع المالية العامة المرتبطة بالهبوط المستمر في أسعار النفط لقلة الطلب عليه حتى يتم التعافي من الجائحة ، وفيما يخص ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال سنة 2020 فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى ب 700,1 مليار دولار تليها الإمارات بناتج محلي354,3 مليار دولار ما يمثل 25,3 % ، لعدها قطر 146,1 مليار دولار ، أي ما يمثل 10,4 % ، و في المركز الرابع جاءت الكويت بحوالي 107,9 مليار دولار ، أما عمان فاحتلت المركز الخامس ب63,2 مليار دولار، وأخير البحرين بجوالي 33,9 مليار دولار .

_ ان متوسط التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي في نهاية سنة 2020 يشير إلى أن اقتصاد مجلس التعاون سيحقق نموا بمعدل 3.1% في العام 2021 م وذلك بعد الانكماش المحلي الإجمالي في عام 2020 بنحو 2-5 نتيجة جائحة كوفيد-19 وما صاحبها من تعطل في الأنشطة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط الخام كما تشير توقعات المركز استمرار النمو بوتيرة أقل نسبيا في عام 2022 لينمو بمعدل 2.7% في المائة ثم يتحسن النمو ليبلغ معدل 3.6% في العام 2023ومما يساهم في عودة النمو في اقتصاد دول المجلس في عام 2021 ، وهو من مؤشرات السيطرة على الجائحة من خلال استملاك اللقاحات بما يسمح في زيادة التنقل وتحسن في الأنشطة الاقتصادية نتيجة رفع القيود على حركة التنقل وبدء التعافي التدريجي في جميع القطاعات ، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الإقراض للأعمال التجارة مع تعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين .[2]

[1] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2016 ، ص32.

[2] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2020-2023 ، ص16-17.

ومما سيساهم في عودة النمو الى اقتصاد مجلس التعاون الخليجي هو الزيادة في متوسط انتاج النفط في العام 2021 ، وخاصة في الربع الرابع من العام مع زيادة حذرة في العام 2022 ، ومن أبرز المخاطر التي تهدد هذا النمو المتوقع في الأعوام 2021 و 2022 هي انتشار سلالات جديدة متحورة من فيروس كورونا والبطء في استعمال اللقاحات وخاصة في الاقتصادات الناشئة والدول النامية بشكل عام مما يؤدي إلى ضعف وتيرة التعافي في القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل في مجلس التعاون ، كما أن النمو في اقتصاد مجلس التعاون يرتبط بوتيرة تعافي الاقتصادات الكبرى ومايتبعه من ازدياد في الطلب العالمي في أسواق السلع الأولية .[1]

الشكل رقم (02) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليجي العربي بالأسعار الثابتة %

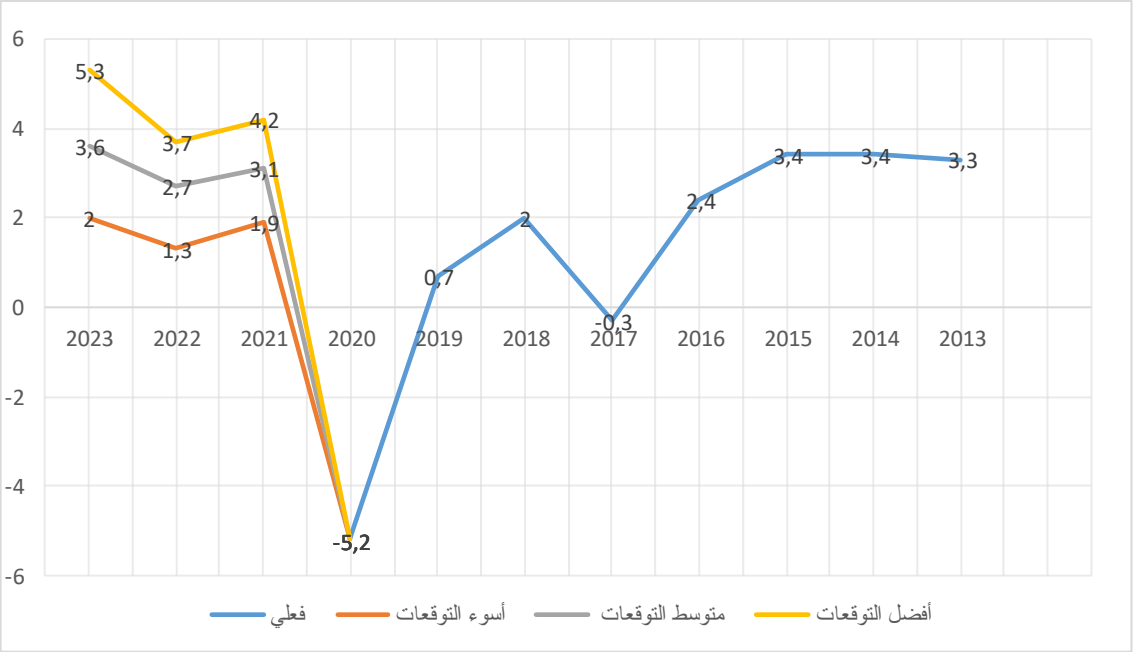

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات مركز الإحصاء الخليجي

حيث نلاحظ من خلال الشكل تفاوت في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة في السنوات العشر الأخيرة ، حيث شهدت الفترة الأولى من 2013-2016 نمو بمعدل منتظم إلى غاية سنة 2017 التي شهدت انخفاضا في نمو إلى -0,3 %ويعود ذلك انخفاض نشاط القيمة المضافة للقطاع النفطي ب3,4 بالمئة ، ليعود بعدها في الارتفاع إلى غاية 2019 مع ظهور وباء كورونا بدأ النمو في الانخفاض بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وانهيار أسعار النفط ليصل

إلى -5,2 %وهو ما نتج عنه انكماش اقتصادي لدول المجلس ، إلأ أنه بدأ في مرحلة التعافي تدريجيا مع ارتفاع نسبي في أسعار النفط و عودة العالم الاقتصادي تدريجي إلى وضعه .

ثانيا –أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

شكل القطاع غير النفطي ما نسبته 71 % من اقتصاد مجلس التعاون في سنة 2019 و حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انكماشا بمعدل 4.7% في العام 2020 نتيجة التعطل التام والجزئي في عدد من القطاعات الخدمية في مقدمتها قطاع النقل والتخزين ثم قطاع الفنادق والمطاعم ويليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة ، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع غير النفطي يشكل ما نسبته 63% من اقتصاد مجلس التعاون في سنه 2020.

الشكل رقم (03): معدل نمو الناتج الاجمالي غير النفطي

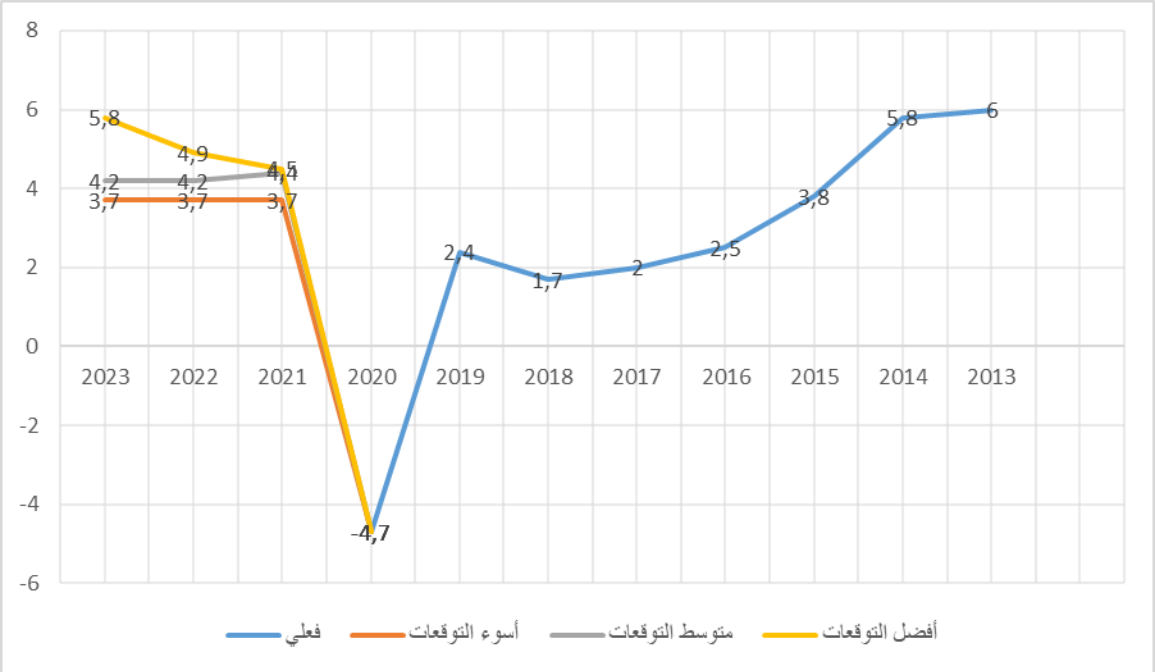

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات مركز الإحصاء الخليجي

حيث نلاحظ من خلال هذا الشكل مرور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمرحلتين ، المرحلة الأولى من بداية سنة 2013 لتشهد انخفاض تدريجي إلى غاية 2020 التي شهدت سقوطا حر في معدل النمو إلى – 4,7 ذلك بسبب تفشي وباء كورونا وغلق كل المجالات الجوية وانكماش في قطاع الاقتصاد والسياحة والفندقة ،حيث يأتي قطاع الفنادق والمطاعم في مقدمة القطاعات المتأثرة بالجائحة ، ويشكل قطاع الخدمات ما يقارب 49.4 %من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي ، وهو القطاع الذي تتركز فيه المؤسسات

الصغيرة ، والعاملون لحسابهم الخاص ، حيث سيؤدي تراجع ثقة المستهلكين وزيادة الادخار الاحترازي إلى تقليل الاستهلاك الأسري وخاصة في السلع المعمرة والكماليات، وهذا سيؤدي بدوره إلى تراجع معدلات الاستثمار حيث ستعمل مؤسسات القطاع الخاص على تقليل تكاليفها وتقليل معدلات الإنتاج وتسريح العاملين للتأقلم مع انخفاض الطلب ما يؤدي الى دورة جديدة من انخفاض الطلب وتراجع الإنتاج .[1]

ثالثا –التضخم في أسعار المستهلكين

يعتبر التضخم من اهم المشاكل التي تعاني منه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد السواء ، إذ يتعلق أساسا بالارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة في دولة ما ، وقد عانت دول مجلس التعاون الخليجية بدورها من تذبذب في معدل التضخم لمختلف دولها، وهذا ما توضحه الشكل و بيانات الجدول

الشكل رقم (04): التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

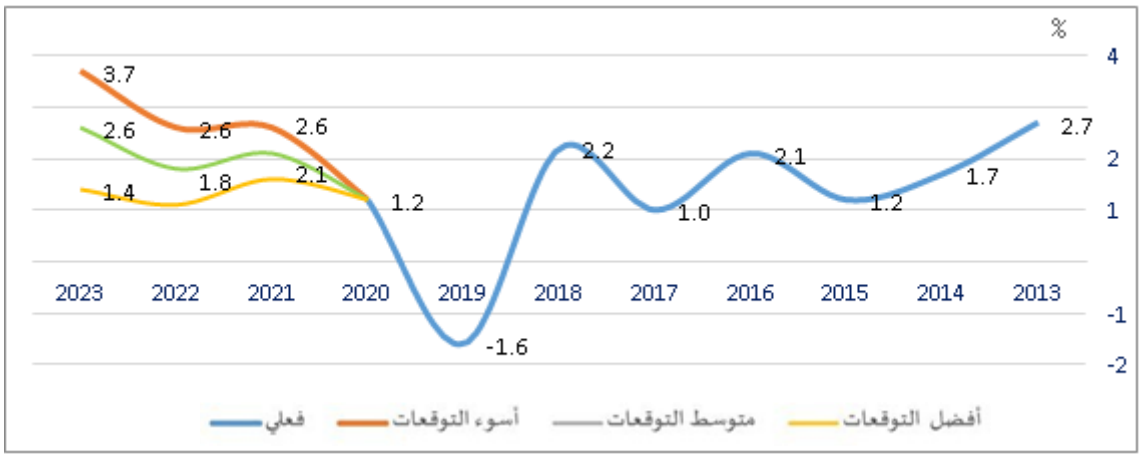

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي الخليجي

[1] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2013 ص18.

الجدول رقم (1) : معدلات التضخم في دول مجلس التعاون 2012-2017

الدول و السنوات	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2012	0,7	2,8	2,9	2,9	1,9	3,2
2013	1,1	3,3	3,5	1,1	3,1	2,7
2014	2,4	3.0	2.7	1.0	3.0	2.9
2015	4,1	1,9	2,2	0,1	3,0	3,2
2016	3,2	2,8	3,7	1,8	1,3	3,9
2017	2.9	3,0	3,8	2,5	1,6	4,1

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي

توضح النتائج في الشكل والجدول أن سنة 2013 كانت الأكثر تضخما بمعدل 2,7 % ، تلى ذلك بداية مراحل من الانخفاض المتوالي ، فقد أظهرت معدلات التضخم العام في الفترة من 2014 إلى 2018 متوسط بلغ 1,64 % لنخفض سنة 2019 إلى غاية -1,6 %، لكن تفشي أزمة كورونا في بداية 2020 أدى إلى ارتفاع معدل تضخم مرة أخرى إلى 1,2 % ، جراء ارتفاع معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية

3.4 %، ودولة الكويت 2.1 %، وذلك رغم انخفاض معدلات التضخم في الدول الأعضاء الأخرى.

الشكل (05) معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2016-2020

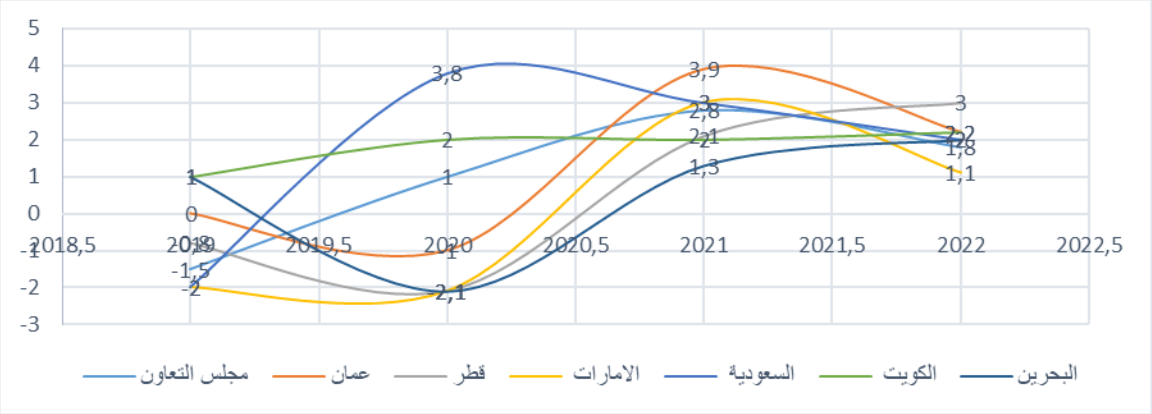

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على المعطيات المركز الاحصائي الخليجي

حيث نلاحظ من خلال الشكل السابق تباين في معدلات التضخم في الأسعار لمختلف دول المجلس ، اذ نلاحظ أن الامارات العربية تحتل المركز الأول من ناحية أقل نسبة تضخم خاصة في نهاية ستة 2019 إلى غاية أواخر سنة 2020 تليها كل من قطر والبحرين بعدهما سلطنة عمان و الكويت و وفي المرتبة الأخيرة كان للمملكة العربية السعودية أكبر معدل للتضخم .

وتمثلت أسباب ارتفاع أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي ، نتيجة ارتفاع أسعار 10 مجموعات إنفاق وسلع وخدمات ، جاءت على الشكل التالي : مجموعة النقل ارتفعت أسعارها 9 % ، الثقافة والترويج 7,2 % خدمات التعليم 3,6 %، الأغذية والمشروبات 2.2 % المطاعم والفنادق 1,9 % الأثاث والأدوات المنزلية 1,2 % السلع والخدمات الأخرى 1بالمئة الملابس والأحذية 0,3 % التبغ 0,2 % فيما انخفضت أسعار مجموعة السكن بنسبة 1,3 % ولم تتغير أسعار الخدمات الصحية ، وبقيت عنذ ذات مستوياتها الشهرية ، حيث بلغ التضخم 3.5 % في شهر أفريل 2021 مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق . و من ضمن الدول ارتفع معدل التضخم في السعودية كأعلى نسبة بين دول الخليج ليبلغ 5,3 % في شهر أفريل 2021 مقارنة مع ذات الفترة في 2020 ، وجاءت الكويت بعدها بنسبة 3.1 %، ثم عمان في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 1,6 % وقطر بنسبة 1,1 % ، أما الامارات والبحرين فقد سجلتا نسبة انخفاض لمعدل التضخم بلغت -0,5 %و -0,1 % على التوالي.[1] ، كما تشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستعاود الارتفاع بشكل طفيف ، حيث سيبلغ معدل التضخم نحو 2.1 و 1.8 و 2.6 % في الأعوام 2021 ، 2022، 2023 على التوالي ، نتيجة الضغوط التضخمية جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية والاستهلاكية المستوردة من خارج مجلس التعاون،وزيادة معدلات الاستهلاك والانفاق العام في كافة دول المجلس نتيجة زيادة معدلات التوظيف وتحسن الدخل للأسر.[2]

رابعا_التطورات النقدية:

انخفض معدل النمو في السيولة المحلية بشكل ملحوظ في اقتصاد مجلس التعاون الخليجي خلال العامين 2015 و2016 ، حيث بلغ معدل النمو في عرض النقد بمفهومه الضيق 0,1%خلال العام 2016 وهو معدل أقل بكثير من معدلات النمو التي تحققت في العامين 2013و 2014 والتي بلغت 16,7% و14,2% ، وقد شمل انخفاض معدل النمو في السيولة المحلية جميع دول مجلس التعاون بشكل عام ، وشهدت سلطنة عمان انكماشا في غرض النقد بمفهومه الضيق خلال عام 2016 ، بمعدل انكماش بلغ 7,3 %، بينما تحقق

[1] الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة معارف خليجية ، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

[2] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2020-2023 ، ص18.

أعلى معدل للنمو في دولة الكويت بمعدل 3,9 % ، ويرجع التراجع في معدلات نمو السيولة المحلية لدول مجلس التعاون إلى تراجع الإنفاق العام متأثرا بانخفاض الإيرادات النفطية [1] ، إلا أن عرض النقد بمفهومه الضيق (كمرحلة1) في مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع خلال عام 2020 بنحو 16 مقارنة مع حجمه بنهاية عام 2019 وهذه نسبة مرتفعة قياسا بنسب النمو التي تم تسجيلها في السنوات القليلة السابقة ، وجاء هذا الأداء لمجلس التعاون كتكتل نتيجة ارتفاع الودائع النقدية بنسبة 16.2 والنقد المتداول خارج البنوك بنسبة 14.9 %بشكل عام ، تحققت نسب النمو الأعلى في الأشهر الأخيرة من عام 2020 حيث ارتفعت نسب نمو عرض النقد لكافة الدول بشكل مضطرد خلال العام مقارنه مع عرض النقد في الأشهر المماثلة من العام السابق أما بالنسبة للنصف الأول من عام 2021 مقارنة مع النصف الأول من عام 2020 تفاوت الأداء حيث سجلت كافة دول المجلس نسب نمو إيجابية لعرض النقد (م1) خلال الربيع الأول من عام 2021 مقارنة مع حجمه خلال نفس الفترة من العام 2020 ، في حين تراجعت نسب النمو عموميا في الربيع الثاني من العام، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي حافظت على النسب المرتفعة نسبيا.[2]

الجدول رقم (02) : معدل النمو السنوي في السيولة المحلية لدول مجلس التعاون للفترة 2013-2020

(في عرض النقد بفهومه الضيق M1)

الدولة	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2019-2020
مجلس التعاون		16,7	14,2	2,0	1,0	1,4	16.0
الامارات		26,9	14,9	4,8	3,7	2,9	16,5
البحرين		7,1	10,7	6,4	0,7	1,6	11.2
السعودية		12,8	14,2	0,2	-0,1	1,0	15.6
عمان		14,4	20,4	11,7	-7,3	-5,5	4.1
قطر		16,5	17,3	2,1	1,1	-1,7	17.4
الكويت		14,1	6,9	-2,2	3,9	6,7	22.9

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مركز الإحصاء الخليجي

[1] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2013، ص58.

[2] _ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2020- ص32.

يسمى هذا النقد م1: يسمى هذا الحجم من النقود بعرض النقد الضيق يشمل النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه الودائع النقدية (في دولة الكويت عرض النقد م1 يشمل النقد المتداول بالإضافة للودائع النقدية)

الجدول رقم (03) : معدل النمو السنوي في السيولة المحلية لدول مجلس التعاون للفترة 2013-2020

(في عرض النقد بفهومه الواسع M2)

الدولة / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2019-2020
مجلس التعاون	14,7	11,2	3,6	2,3	3,5	7,0
الامارات	22,8	7,9	5,5	3,3	4 ,4	4,6
البحرين	8,2	6,5	2,9	1,2	1,6	6,5
السعودية	11,1	14,6	2,5	3,5	4,0	9,7
عمان	9,4	15,3	10,0	1,8	3,1	8,9
قطر	19,6	10,6	3,4	-4,6	2,4	3,8
الكويت	10,0	3,4	1,7	3,6	0,7	3,8

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على المعطيات المركز الاحصائي الخليجي

سجل عرض النقد بمعناه الواسع الذي يتكون من عرض النقد (م1) زائد الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية وودائع لأجل وأصول أخرى) لمجلس تباين في معدل النمو فقد انخفض تدريجيا من سنة 2013 إلى غاية 2015 التي شهدت انخفاضا حادا بجميع دول مجلس التعاون و ليعود ويرتفع تدريجيا من بداية سنة 2017 بمتوسط معدل نمو 0،3 % ليصل بنهاية عام 2020 إلى معدل 0،7 %مقارنة مع حجمه بنهاية العام السابق ، وذلك بالرغم من انخفاض حجم شبه النقد بنحو 2.7 خلال نفس الفترة وأتى ارتفاع عرض النقد نتيجة ارتفاعه في كافة الدول الأعضاء جراء الارتفاع في حجم عرض النقد (م1)، وفيما يخص الدول الأعضاء منفردة ، فقد تباين معدل نمو عرض النقد م2 خلال العام 2020 مقارنة مع نهاية العام السابق حيث حققت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة نمو بنحو 9.7% تلتها سلطنة عمان بنسبة 8.9 %ومملكة البحرين بنسبة 6.5 %

المطلب الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

رغم المقومات التي يتوفر عليها مجلس التعاون الخليجي الا ان هناك معوقات (داخلية و خارجية) تتمثل فيما يلي : [1]

أولا : المعوقات الداخلية:

ونقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس، حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات التي تأتي في مقدمتها ما يلي:

أ_ العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية :تتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج في :

- كون العمالة الأجنبية لن تستقر في منطقة الخليج ، إضافة أنها أكثر طاعة في تنفيذ الأوامر وهذا مستحب لدى القطاع الخاص .
- ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى الى استيراد العمالة من الخارج المنطقة .
- دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية، حيث إن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه.

ب- **معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية:** توجد بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس منها :

- أن هناك بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بين دول المجلس إلى المراكز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد عن المراكز الحدودية بمسافات طويلة وذلك بقصد إتمام إجراءات ترسيمه ، لذلك تقضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور.
- كما أن كل دولة من دول المجلس تختلف عن الأخرى من ناحية تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالنشاط التنموي ، كذلك غموض بعض النصوص في الاتفاقية مثل الفقرة أ من المادة الثالثة، حيث تشترط الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدولة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها ، وأن لاتقل نسبة مساهمة مواطني المجلس51% فالقيمة المضافة قد تكون لها اكثر من مفهوم .

[1] وصاف السعيدي ، مجلس التعاون الخليجي دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي ، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل لاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر 8_9 ماي 2004،ص 5_8.

ج_ معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي : بالرغم من الخطوات الكبيرة للمجلس لتحسين المناخ الاستثماري الا انه مازال من المعوقات التي لابد من علاجها و وذلك من بغية زيادة التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة نذكر منها:

- الانعكاسات السلبية التاتجة عن التغيرات المتكررة في السياسات الاقتصادية و القانونية .
- عدم مرونة البنوك المحلية في تمويل المشاريع الاستثمارية .
- التدخل الحكومي المكثف للاقتصاد يجعل دول المجلس منطقة طاردة و غير جاذبة للمستثمر الاجنبي .[1]

د_ سيادة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي : يعتمد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي لحد كبير على المورد واحد هو النفط اللذي بدوره يؤثر فيه التطورات الاسواق العالمية و دول مجلس التعاون الخليجي ترتبط اقتصادياتها بالتغيرات التي تطرا على اسعار النفط و ذلك لاعتمادها في تمويل موازنتها بدرجة كبيرة على الايرادات النفطية ، ويثير ذلك بعض القلق من الاثار المترتبة عليه .

ثانيا : المعوقات الخارجية: وهي [2]:

1- الاهتمام الدولي المنطقة :

لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير،من خلال الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب ، لقد كان لكل هذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية للحصول على حقوقهم . ، و منه المحافظة على ثرواتهم النفطية.

2_استمرار التوتر في منطقة الخليج: لم تعرف المنطقة الاستقرار منذ أكثر من عقدين بداءا بالحرب العراقية الإيرانية مرورا بحرب الخليج الثانية المرتبطة بغزو الكويت ، وصولا إلى الغزو الأمريكي للعراق ، كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخر التنمية الاقتصادية و إزدهار المنطقة.

[1] مروى مومن ، مرجع سابق ذكره ، ص 136

[2] مروى مومن ، المرجع السابق ، ص 137.

المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية على الدول المضيفة ، فمن خلاله تستطيع الدول توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع إنتاجية وخلق المزيد من فرص العمل ،الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، لذلك أصبحت كل الدول تنظر إليه على انه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد ، ومن أجل الظفر بمزاياه ، تحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة ، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري ، ولهذا شهدت تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تميزا فريدا ومتطورا على مستوى المحلي والإقليمي ، وذلك من خلال تطرقنا لحجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد لمجلس التعاون الخليجي، و اخيرا التحديات السياسية والاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الاول : السياسات و الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

إن تحليل التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و خصوصا الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل المشروعات التنموية الاقتصادية و الحصول على التكنولوجيا لتحقيق التقدم و الرقي الاقتصادي و زيادة الصادرات و تنويع مصادر الدخل و الصادرات ، لذلك عملت على اصدار العديد من التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار المحلي و الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، وتعمل على إستراتيجية موحدة لهذه الاستثمارات و فقا للإمكانيات المتوفرة لكل دولة ، حيث اتخذت دول مجلي التعاون الخليجي العديد من الإجراءات لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها حيث قلصت من عدد القطاعات المغلقة امام المستثمرين الأجانب الى جانب السماح لهم بنسب تملك اعلى في القطاعات المحددة ، فالتملك الكامل بنسبة 100% للمشروع الاستثماري ، و لقد اصبح ممكنا لبعض القطاعات للسنوات الأخيرة و في كافة دول الخليج ، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة امام الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء بعض القطاعات الحساسة ، فمثلا دولة قطر قد ازالت انشطة البنوك و التامين من قائمتها في عام 2014 ، وتلتها السعودية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب و التي كان اهمها الخدمات المالية والمصرفية و

خدمات الاتصالات و توزيع السلع و الاستثمار في خدمات الكمبيوتر و فيما يلي اهم الحوافز التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي لتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر .[1]

الجدول رقم (04) : السياسات والحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بدول المجلس التعاون الخليجي .

الامارات العربية المتحدة	اعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة في السبيكة الذهبية والبحث وتطوير التكنولوجيا ، والأنشطة المالية .وقد أرخت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع عقارات معينة
المملكة العربية السعودية	خفضت ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات للحد الاعلى على الاستثمار من 45 % الى 30% سمحت لغير السعوديين بامتلاك العقار لمزاولة اعمالهم و سكنهم ما عدا في مدينتي مكة و المدينة المنورة . سمحت ب 100 ملكية اجنبية ي معظم القطاعات (الغاز ن توليد الطاقة ، بتروكيماويات) اسست سلطة الاستثمارالمشترك لتسهيل عمليات الاستثمار الاجنبي المبائر التي تتضمن مكان شامل للاجراءات.
الكويت	أجازت القانون الذي يسمح للأجانب بالإمتلاك % 100من الشركات الكويتية كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من % 55 إلى. 25% تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الأستثمار الأجنبي المباشر.
سلطنة عمان	سمحت ب % 100 ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات السماح للشركات غير الخليجية بامتلاك البنايات وتاجير الاراضي . اعادة تعريف شركة الاجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها 70% ملكية اجنبية بدلا من 49% . السماح بلكية اجنبية كاملة في قطاع الخدمات و ذلك بتوافق لاتفاقيات OMC، بدءا بقطاع تكنولوجيا المعلومات لعام 2003 .

[1] اسمهان خاطر، مرجع سابق ذكره ، ص ص 148_149.

قطر	سمحت ب % 100 ملكية أجنبية في الزراعة، الصناعة ، الصحة، التعليم، والسياحة، وإجراءات إستثمار كفوءة ، تم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من % 35 إلى30
البحرين	خففت القواعد على الشركات الغير خليجية لإمتلاك البنايات وتأجير الأراضي كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات والتراخيص ؛ وزيادة الملكية الاجنبية من 49 إلى 100% من الأعمال التجارية إجمالا لكن في بضعة قطاعات أساسية ومثال على ذلك: ، نفط ، المنيوم .

المطلب الثاني : حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي تكتل اقتصادي عربي هام ، لا ستحواذ دوله على موارد طائلة ، اضافة لما تتوفر عليه من بنية تحتية اقتصادية اساسية و يعد النفط من اهم مصادر دخل دول الخليج حيث يغطي 95% من ايراداتها و يمثل 99% من صادراتها ، حيث حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة ، وقد ساهمت جهود التنسيق والتعاون التي أثرت عن قيام اتحاد جمركي بين هذه الدول كما أنه لا يتوقع أن تصل نسب النمو في التجارة البينية في مجلس التعاون في المدى القريب إلى تلك النسب التي حققها الاتحاد الأوروبي ، فقد سبق أن قدرت دراسة قامت بها الأمانة العامة قبل قيام الاتحاد الجمركي أن يكون نمو التجارة البينية في حدود 30% خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي ، وقد بنيت على أساس واقعي وتم حسابها تلك التوقعات باستخدام تجارب محاكاة تعتمد على " النموذج القياسي لدول مجلس التعاون" ذلك نظرا إلى التشابه الكبير لاقتصاد المجلس والخصائص الهيكلية له ، واستمرار بعض الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية ، ولمعرفة الاستفادة الفعلية لدول المجلس من قيام الاتحاد الجمركي خلال فترة قيامه القصيرة فقد كان ضروريا قياس مدى النمو في التبادل التجاري بعد قيام الاتحاد، ومقارنة هذا النمو بالمعدل التاريخي لنمو التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد من يناير عام 2003 ، فلقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من حوالي 10 بليون دولار في عام 1993 إلى حولي 15 بليون دولار عام 2002 ، أي بزيادة 50 % خلال السنوات العشر ، ومعدل نمو سنوي قدره 4.6 % ،[1] إلا ان هناك تراجع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية بما نسبته 3.4 و 13.4 % خلال عامي 2019 و2020 على التوالي ، الأمر الذي يعزى إلى تراجع قيمة إعادة التصدير البيني ، وصادرات النفط والغاز البينية خلال نفس الفترة ، كما يجدر الذكر أن هذا الأداء للفترة 2016–2020 ككل يخفي تقلبات وعدم استقرار معدلات نمو الصادرات البينية لسنوات تلك الفترة كل على حدة ، ويعكس كذلك تأثير الحجم النسبي لكل من مكونات إجمالي

[1] مومن مروى ، مرجع سابق ذكرة ، ص 145.

الصادرات السلعية البينية المذكورة أعلاه، إذ يبين الشكل أن إعادة التصدير البيني تشكل الجزء الأكبر ، يليها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية ، اما الأقل هي صادرات النفط والغاز البينية.[1]، والجدول يبين ذلك

الجدول رقم (05): الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

الدول المصدرة / السنة	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2012	14,411,8	7520,6	25,6907	5,782,6	8,6917	1,907,0	64004,4
2013	17,564,9	7,844,1	25,413,3	5,342,9	8,863,5	1,940,7	66969,6
2014	21,148,9	3,323,0	41,205,6	6,679,4	9,647,5	2,708,8	700910,9
2015	19,611,5	3,126,7	34,476,5	5,132,9	10,292,5	2,691,7	69331,8

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على المعطيات المركز الاحصائي الخليجي

من خلال معطيات جدول الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ أنها شهدت تطورا ملحوظا خاصة في سنة 2014 حيث وصلت إلى 700910,9 مليون دولار بعدما كانت 64004,4 مليون دولار في سنة 2012 ، أما على مستوى الدول كلا على حدى ، فنرى أن السعودية احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات البينية خلال الفترة (2012–2015) بنسب تتراوح بين 32 %و 50 % ، ثم تلتها الإمارات حيث أن إجمالي الصادرات يتراوح ما بين 17% و 50 % أما المركز الثالث فقد كان من نصيب البحرين بنسبة ما بين 5% و 63 % و المركز الرابع من نصيب قطر بنسب مابين 2%و 84 % ، أما عمان فكان مركزها خامسا ، وأخير الكويت كانت في المرتبة الأخيرة .

الشكل رقم (6) : معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016–2020

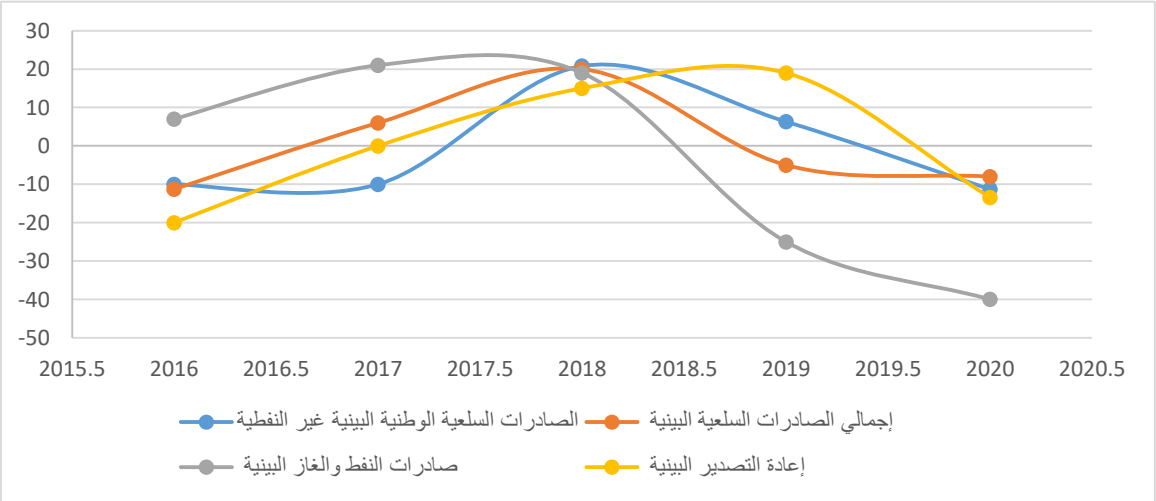

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات مركز الإحصاء الخليجي

[1] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2020– ص39.

اختلفت مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية بشكل واضح خلال عامي 2019 و2020 ، خصوصا إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز البينية ، حيث ارتفعت مساهمة إعادة التصدير البيني إلى ما يقارب نصف اجمالي الصادرات السلعية البينية عام 2020 ، على حساب مساهمة صادرات النفط والغاز البينية التي شكلت 14.2 في عام 2020 ، كما يبين الشكل ،، أما الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية احتفظت بنسب مساهمة مستقرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية وشكلت ما نسبته 36 في عام 2020 .[1]

الشكل رقم (7) :الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020 مليار دولار

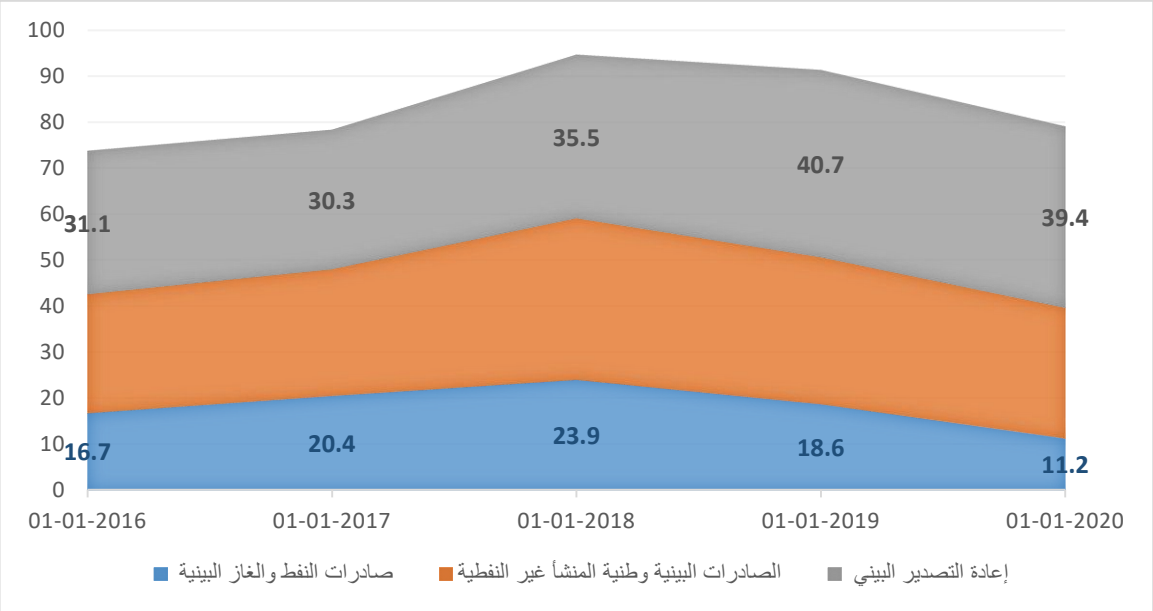

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات مركز الإحصاء الخليجي

الشكل رقم (8) : إجمالي صادرات دول مجلس التعاون النفطية للعالم الخارجي

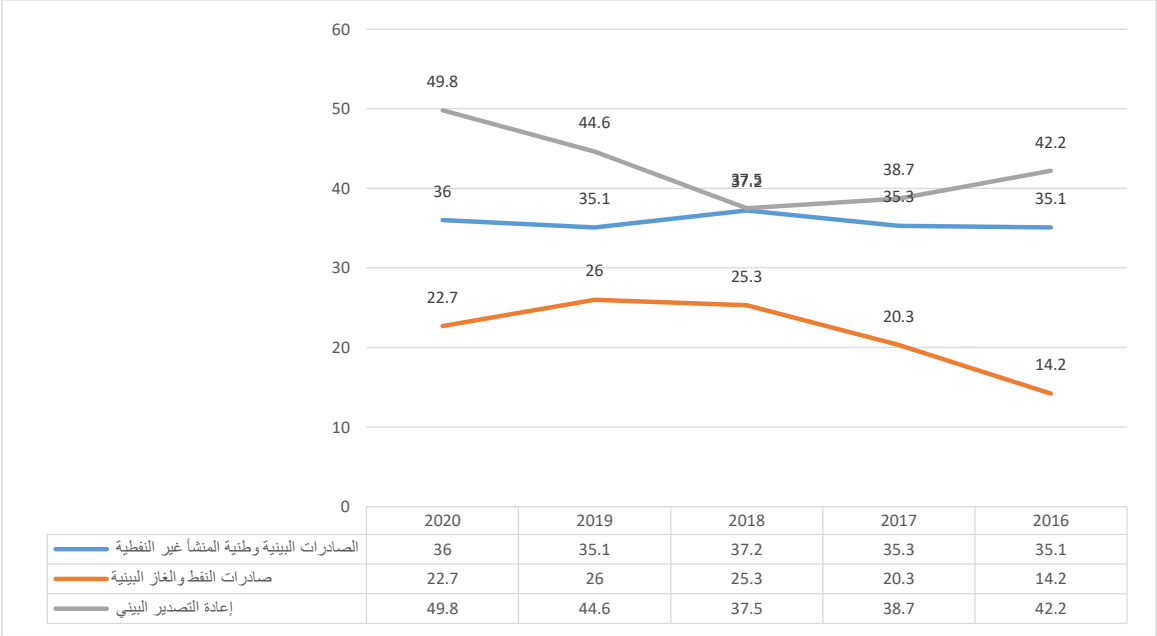

	2020	2019	2018	2017	2016
الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية	36	35.1	37.2	35.3	35.1
صادرات النفط والغاز البينية	22.7	26	25.3	20.3	14.2
إعادة التصدير البيني	49.8	44.6	37.5	38.7	42.2

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي

[1] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2020-2023 ، ص. 25.

بالنسبة للتجارة الخارجية ، بين الشكل رقم (08)أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون النفطية إلى العالم الخارجي شهدت انخفاضا كبيرا خلال عامي 2019و 2020 ، حيث انخفضت بنحو 10.7 في عام 2019 وبنحو 37.7 في عام 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط ، أما الصادرات الوطنية غير النفطية فقد شهدت تفاوتا خلال نفس الفترة ، إذ انخفضت بنسبة 0.4 في عام 2019 وارتفعت بنحو 4.6 في عام 2020 .

فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول الخليج، فقد أظهرت الأرقام أن الصادرات البينية السلعية بلغت 91.3 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 8.6% من قيمة التبادل التجاري لدول الخليج مع العالم الخارجي، وهي نسبة مماثلة أو قد تتطابق مع نسبة التجارة البينية للدول العربية مع العالم الخارجي، والجدير بالذكر أن التجارة البينية بين دول الخليج في 1983 بلغت 6 مليارات دولار، وفي 2017 بلغت نحو 133 مليار دولار، ويرجع هذا التطور إلى زيادة حصة دول الخليج في الاقتصاد العالمي وكذلك تطور أسعار النفط. التراجع المرصود في 2019 قد يعود إلى التداعيات السلبية على الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط لتعود إلى ما كانت عليه قبل منتصف عام 2014.

تعتبر الإمارات الدولة الخليجية الأكبر من حيث نصيبها من التجارة البينية لدول الخليج وفق بيانات 2019 بنسبة تبلغ نحو 48%، تليها السعودية بنسبة 2.8%، ثم البحرين بنسبة 7.1%، ثم سلطنة عمان بنسبة 6.2%، ثم الكويت بنسبة 3.8%، ثم قطر بنسبة 2.4.

وبطبيعة الحال، يمكن قراءة ضآلة نصيب قطر من التجارة البينية الخليجية في 2019، كنتيجة طبيعية للأزمة الخليجية التي بدأت منذ منتصف عام 2017، وانتهت في مطلع عام 2021، إلا أن ارتفاع نصيب الإمارات من التجارة البينية الخليجية يرجع لنشاط إعادة التصدير الذي توليه الإمارات اهتمامًا كبيرا في تجارتها الخارجية بشكل عام.

الجدول رقم (06): الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدول المصدرة السنة	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2012	7,554,3	10,884,0	10,349,1	9,283,7	4,030,6	3,942,8	46,044,5
2013	8,688,9	10,439,3	12,941,9	13,123,6	3,978,2	4,899,6	54,071,5
2014	26,672,6	1,331,8	17,383,3	2,931,1	3,047,9	3,103,6	54,470,3
2015	23,000,0	1,374,6	17,417,5	3,215,5	7,712,0	3,191,5	28,934,1

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي الخليجي

من خلال رؤيتنا إلى جدول الواردات البينية لدول مجلس التعاون نلاحظ أن هناك تباين في قيمتها حيث انتقل من 46,044,5مليون دولار في 2012 ليرتفع إلى 54,470,3 مليون دولار في سنة2014 ويعود وينخفض بعدها ليقارب نصف قيمته حوالي 28,934,1 مليون دولار في سنة 2014 بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط .

أما عن ملاحظة كل دولة على حدى ، نجد أن واردات الامارات تمثل ما نسبته 16 و 79 %، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بنسب تتراوح بين 23 و 31 %، وتأتي قطر في المرتبة الثالثة بنسب تتراوح بين 5 و 26 % ، بعدها عمان بنسب ما بين 5 و 24 % ، أما المرتبة الرابعة من نصيب البحرين بنسب تتراوح بين 2 و 23 % ، وفي الأخير الكويت بنسب ما بين 5 و 9 %.

المطلب الثالث : تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى المجلس التعاون الخليجي

تساهم الاستثمارات في تحقيق الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلة لها والأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المستقبلة لها لأنها تنقل أنماطا جديدة في الادارة والتنظيم، إضافة إلى إسهامها في نقل التكنولوجيا مما ينعكس إيجابا على معدلات الأداء الاقتصادي والإنتاجية وتعتبر المملكة العربية السعودية أكثر الدول العربية حركة وتقلبات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، اذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى المملكة العربية السعودية183 مليار دولار سنة 2000 ، وارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول العربية بزيادة قدرها 70380 سنة 2006 مقارنة ب عام 2000 ، لتحقق رقما انخفاضا ملحوظا من بداية سنة 2010 [1]، كما شهدت الفترة التي لحقتها من 2011–2017 فترة تراجع في النمو ليستقر معدل نمو أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون استقرارا خلال العامين 2018 و 2019 عند معدل 4,2 %، حيث بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه نحو 504.2 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2019 ، مشكلا ما نسبته 1.4 %من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، كما بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مجلس التعاون عام 2019م نحو 22.3 مليار دولار أمريكي ، أي نحو 1.3 %من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في العالم .

وبالنسبة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون عام 2019 كانت المملكة العربية السعودية الأكثر استقطابا له بنحو 236 مليار دولار أمريكي أي ما يساوي 46.9 من الإجمالي ، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 30.4 في حين كانت الحصة الدول الأخرى متجمعة نحو 23 [2].

[2] ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2019 ، ص24.

الجدول رقم (07) : يمثل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لدول المجلس

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمجلس					
	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكوبت
2012	8,828,37	1,545,21	12,182,37	850,46	395,88	2,872,58
2013	9,490,99	3,728,72	8,864,69	876,46	840,88	1,433,63
2014	10,823,83	1,518,62	8,011,79	738,62	1,040,38	953,5
2015	10,975,83	1,462,77	8,141,03	821,85	1,070,88	293,5

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي

حيث نلاحظ من خلال الجدول تباين في حجم الاستثمار الوارد لدول المجلس إذ تحتل الامارات العربية المرتبة الأولى إذ تعد من أكثر اقتصاديات المنطقة تنافسية وجذب للاستثمار الأجنبي المباشر حيث صنعت طبقا لمؤشر الاستثمار العالمي سنة 2015 في المركز الأول إقليميا والمركز 22 عالميا ، حيث تحظى بثقة كبيرة كم قبل المجتمع الاقتصادي العالمي حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات شهدت ارتفاعا في حجم الاستثمارات بقدر 2,1 مليار في القترة مابين 2012–2015 وتعتبر الهند اكبر الدول المستثمرة في الإمارات، أما المرتبة الثانية كانت من نصيب المملكة العربية السعودية حيث ارتفع حجم التدفقات بمعدل كبير بين إلى غاية 2014 الي شهدت الانخفاض في التدفقات والسبب الغالب هو الأوضاع السياسية التي عرفها العالم العربي (الربيع العربي) وأزمة انخفاض أسعار النفط التي عرفها العالم في 2014 ،بعدها في المرتبة الثالثة جاءت قطر والتي عضويتها في مجلس التعاون من اتساع الأسواق وتمتع منتجاتها بحرية الحركة، المرتبة الرابعة البحرين التي شهدت معدل نمو لابأس به كونها لم تقتصر استثماراتها على منطقة معينة بل لعدة مناطق في العالم، جاءت بعدها عمان استطاعت الخروج من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض لحجم الاستثمارات الواردة ، و الكويت التي شهدت انخفاضا ملحوظا بسبب أزمة النفط في 2014 .

الشكل رقم (09): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي لسنة 2019

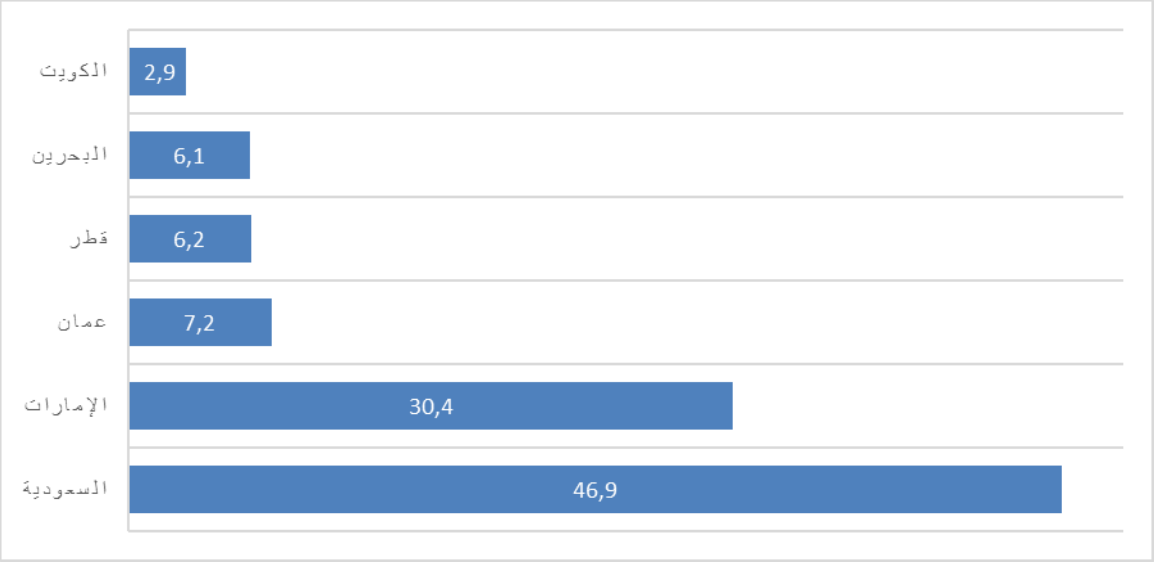

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي الخليجي

وشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو 31 %من الناتج المحلي في مجلس التعاون في عام 2019 وهي نسبة منخفضة مقارنة مع المتوسط العالمي 43 % ، ومتوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 61 %، ومتوسط مجموعة العشرين 32 % والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم وتضم المملكة العربية السعودية

.الشكل رقم (10): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2019

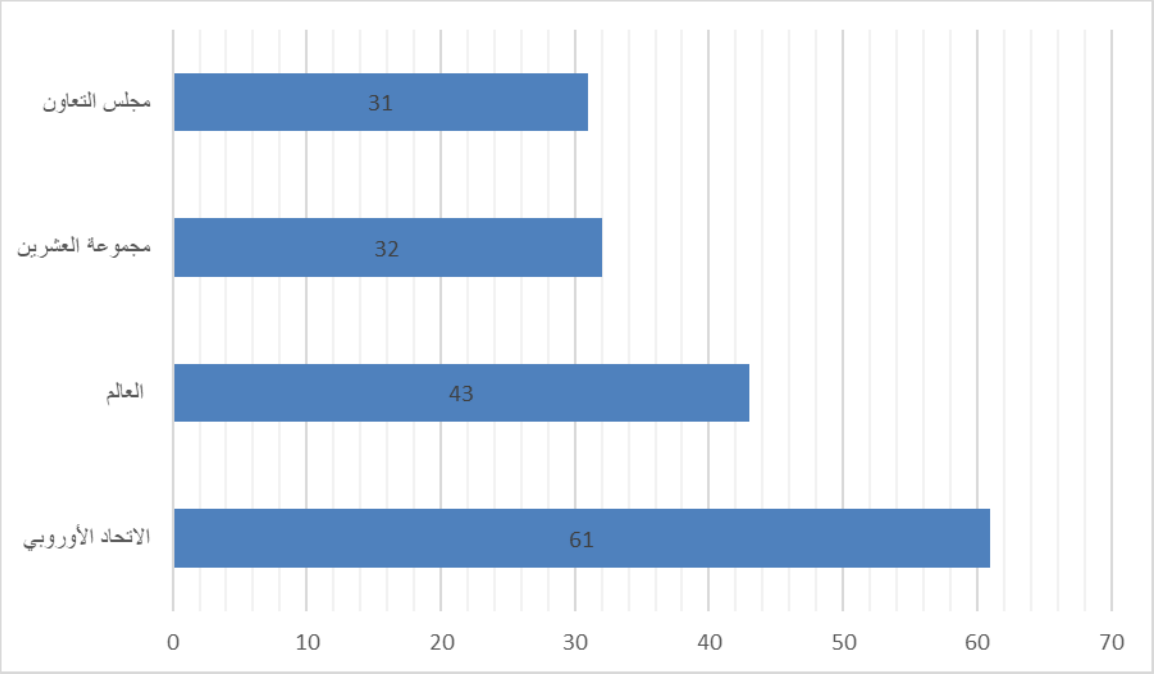

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي

أما بخصوص مصادر هذه الاستثمارات ، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد البيني في مجلس التعاون نحو 60.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي مانسبته 12 %من إجمالي هذه الاستثمارات في دول ، استأثرت عشرة دول أجنبية فقط نحو 37.3% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مجلس التعاون وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية 9.4 %وثمانية دول أوروبية هي المملكة المتحدة 8.1 %، وإيطاليا 4.6% ، هولندا 4% ، وسويسرا 2.5 % ، وكل من للوكسمبورغ وألمانيا والنمسا بنحو 2% ، وفرنسا 1.5%.

الشكل رقم (11): مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون خلال عام 2019

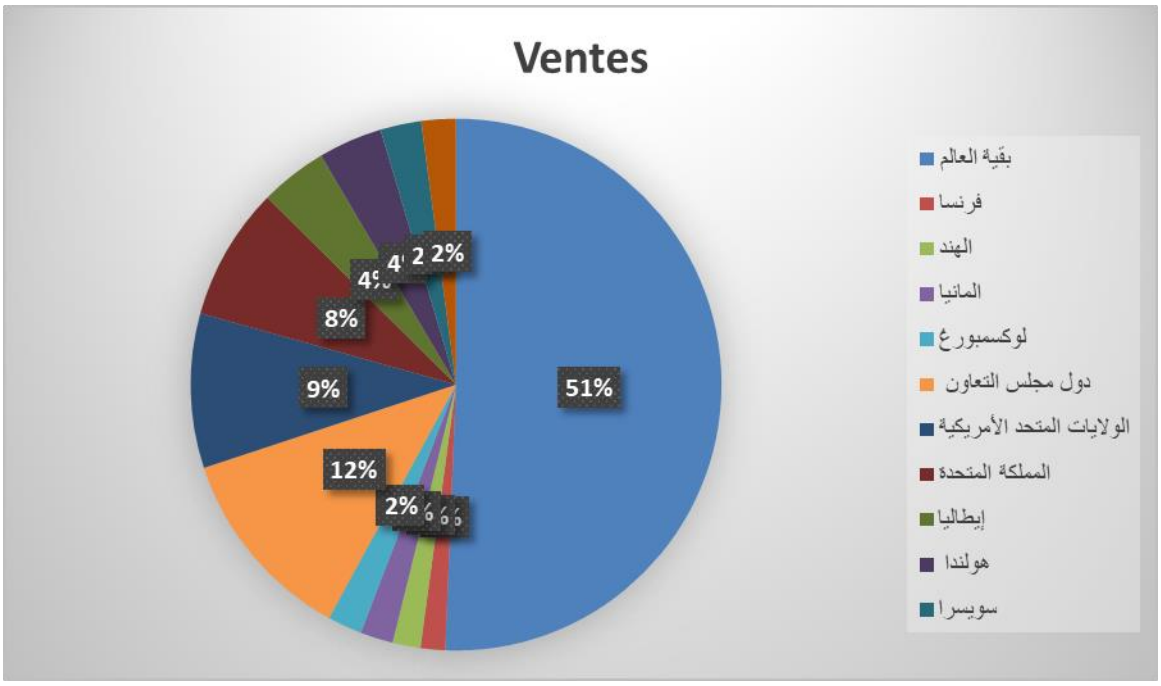

المصدر : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات المركز الاحصائي

ولقد حققت هذه الاستثمارات فرص عمل كبير للعمالة الأجنبية ، التي أسهمت بدورها في تنمية دولها من خلال تحويلاتها المالية، التي شاركت في مجالات اقتصادية متنوعة ، وخاصة مجال التنمية البشرية.

خلاصة الفصل

ان دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج لنوع من الاستثمار الاجنبي المباشر اللذي يمثل فيه المستثمرون الاجانب من الخبرات الادارية ونقل التكنولوجيا ، ومعلومات عن الاسواق الخارجية و ذلك من خلال رغبة دول مجلس التعاون لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال تعزيز مناخ الاعمال و الاستثمار ، وكذلك تحسين البنى التحتية تبسيط القوانين والتشريعات ،و مناطق صناعية حرة اخرى تتمتع بالحرية الاقتصادية و تسهل فيها ممارسة الاعمال لجذب الشركات اكثر و الدخول في تكامل اقليمي ، حيث شهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد، بداية من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس سوق مشتركة والمضي نحو الاتحاد النقدي.

ورغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربية، لا تزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، والمنافسة في عالم التكتلات وعصر العولمة ماثلة، وكل ذلك يفرض تعزيز إطار العمل الخليجي المشترك، ودفع المسيرة نحو آفاق ومراحل أكثر تقدماً لمزيد من التكامل والتوحد، وهذا هو العنوان العريض للمرحلة المقبلة.

الخاتمة

الخاتمة العامة

لقد رسمت البيئة الحالية للاقتصاد الدولي طريقا جديدا لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التكتلات الاقتصادية، وقد تعددت تجارب هذه التكتلات فمنها تجارب نجحت ومنها ما لا يزال في بداياتها ، اولم تنتهي الى ما خطط لها، وباعتبار الاقليم الناتج عن التكتل إقليم واحد كبير والهدف منه هو تحقيق التنمية اذن فان الاستثمار الاجنبي المباشر اداة ضرورية وجذابة لمثل هاته الظروف، وذلك نظرا لتأثيره على النمو الاقتصادي و حركة رؤوس الأموال في البلد المضيف وكذلك نقل التقنية التي اصبحت عصب الحياة اليه ، و ان اكثر التكتلات الاقتصادية فعالية هي من تستقطب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وقد كان لهذه البيئة اثرها على الوطن العربي الذي شهد محاولات عدة لإنشاء تكتلات اقتصادية كان ابرزها مجلس التعاون الخليجي نظرا لانجازاته في طريق التكامل الاقتصادي والتي كانت بدايتها من خلال انشاء منطقة تجارة حرة ليليها قيام اتحاد جمركي ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد النقدي الذي مازال في ميدان التحدي .

وقد حاولنا في بحثنا هذا ابراز دور التكامل بين الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فيها مستهدفين في ذلك حالة مجلس التعاون الخليجي و لقد استندنا الى جملة من الفرضيات التي حاولنا اختبارها ضمن محتوى الدراسة.

و في ختام هذه المذكرة فاننا نشير الى نتائج الفرضيات التي توصلنا اليها :

_ لقد ساهم قيام التكتل الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي و زيادة تدفقاته بين دولة واخرى ، وذلك راجع الى البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات ، والتسهيلات و الحوافز الممنوحة لاستقطابه في دول المجلس التعاون الخليجي اللذي يعتبر افضل نموذج للتكامل على مستوى الوطن العربي وهذا اجابة الفرضية الاولى .

_ يعتبر التكتل الاقتصادي مجال استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنضمة إليه ، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل المنطقة وخارجيا و هذا اجابة للفرضية الثانية .

_ يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم التغيرات الاقتصادية الحديثة ، حيث يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية ، لانه يتيح الوصول للتكنولوجيا و اختراق الأسواق العالمية ، كما يصحب بفنون انتاجية حديثة سوف العديد من المزايا الاخرى ذلك ادى بالدول للتنافس فيما بينها لتقديم الحوافز و المزايا والتسهيلات و الإعفاءات الضريبية و تطوير البنية الأساسية لجذب الاستثمارات ، فهو اهم مصدر للتمويل على الصعيد الدولي و ذلك من خلال مساهمته في رفع معدلات النمو ومنه زيادة التنمية الاقتصادية و هذا اجابة للفرضية الثالثة .

افاق البحث

يبقى هذا الموضوع مفتوحا لدراسات اخرى اكثر تفصيلا و ذلك من خلال :

_ دراسة واقع التجارة الخارجية و التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي

_ الاستثمار الاجنبي المباشر و ازمة كورونا العالمية .

_ دراسة معمقة لتقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي.

و في الاخير تبقى المواضيع و الدراسات محل العديد من البحث و الدراسة ، ونرجو في النهاية ان نكون استوفينا الموضوع حقه ، ووضعنا اضافة بسيطة تعود بالفائدة لطلبة العلم .

قائمة المراجع المعتمدة

اولا: الكتب

1_ احمد عارف العساف ، محمود حسين ، اقتصاديات الوطن العربي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط1، مصر ، 2010.

2_ايمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، ط1، الإسكندرية ، 2008 .

3_دريد محمود السامري ،الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ،2006.

4_ وليد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ،الاسكندرية ، 2013.

5_ نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006.

6_ عبد الله محمد عبد العزيز،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية قي ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النقاش، عمان ،2005.

7_ عبد المجيد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008.

8_علي عبد الفتاح ابو شرارة ، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات ، دار المسيرة للتوزيع و النشر و الطباعة ، ط1، مصر ، 2010.

9_علي عباس ، إدارة الاعمال الدولية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 عمان ، 2003.

10_عادل حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ،ط1، الإسكندرية ،2002 .

ثانيا :الاطروحات و المذكرات

1_الزين منصوري ، اليات تشجيع و ترقية الاستثمار كاداة لتمويل التنمية الاقتصادية ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005 .

2_ السعيد شول ، واقع التكامل الاقتصادي مجلس التعاون لدول الخليج العربية وافاقه، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2009.

3– اسمهان خاطر ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

4_ بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ضل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان، 2007.

5_ زياد محمد عرفات ابو ليلي ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الاردن ،2003.

6– كريمة قويدري ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، 2011 .

7_ محمد بن ناصر ، المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2008 .

8_ مروى مومن ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطابات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8ماي 1945 ، قالمة ،2017.

9_ صادق صفيح ، الاستثمار الاجنبي المباشر و الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 .

10_ رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007.

ثالثا :الملتقيات و المؤتمرات

1_ وصاف السعيدي ، مجلس التعاون الخليجي دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي ، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل لاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر 8_9 ماي 2004.

2_ موسى رحماني ، التكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج ، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفغيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 8_9 ماي 2004.

3_ محمد مداحي، غربي هشام ، ، إشكالية التكامل على ضوء الازمة المالية العالمية 2008 ،" لدول مجلس التعاون الخليجي نموذجا " ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في ظل الازمات " ، المركز الجامعي الوادي ، يومي 28_27 فيفري 2012.

4_معاوية احمد حسين ، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية ، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض، 2009 .

رابعا :المجلات

1_ احمد السمان ، بعض محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول انامية ، دراسة قياسية ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ،مصر ، 2003 .

2_ ايهاب عز الدين نديم ، الاستثمارت الاحنبية المباشرة و التنمية الاقتصادية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، العدد الاول ، 2008 .

3 _ جميل هيل عجمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن و محدداته ، مجلة اريد للبحوث و الدراسات ، العدد 1، جامعة اريد الاهلية ، الأردن ، 2003.

4_حسان خضر ،الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،العدد32 ، 2004.

5_ حدة رايس ، دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر _ دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، العدد 27_28، نوفمبر 2012.

6_ مجدوب بخوصي ،عمار عريس، دور التكامل الاقتصادي في توفير عوامل الجذب البيتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر _تجربة الاتحاد الأروربي ،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، المجلد 3العدد 2، ديسمبر،2017.

7_ محمد علي إبراهيم العامري ، نغم حسين نعمة ، اثر مخاطر الصرف الأجنبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أساليب ادارتها ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد22،المجلد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2002.

9_ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية ، مصر، 2007.

10_ فاطمة الزهراء مغير ، نسيمة لعرج مجاهد ، واقع و افاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الإقليمي المغاربي ، مجلة المالية والأسواق .

خامسا : التقارير

1_ المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ، الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة معارف خليجية .

2_ ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2013.

3_ ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2016.

4_ ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2020 .

5_ ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2020-2023 .